حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، الإبادة الجماعيّة، ومسؤوليّة شركات التكنولوجيا الكبـــرى

حملـــة - المـركز العـربيّ لتطويـر الإعـلام الاجتمـاعيّ
أيلول 2024

الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، الإبادة الجماعيّة، ومسؤوليّة شركات التكنولوجيا الكبرى

إنتاج: قسم المناصرة في حملة
تصميم: مجد شربجي
الترجمة إلى العربيّة: دار ليلى للنشر والترجمة

شكر وتقدير خاص:
نعرب عن امتناننا لمركز الميزان لحقوق الإنسان لمساهماته الكبيرة في القسم المُعنوَن "انقطاع الإنترنت والاتصالات كأسلوب غير قانونيّ للحرب".

رُخّص هذا الإصدار بموجب الرّخصة الدوليّة: نَسب المُصنّف- غير تجاريّ- منع الاشتقاق 4.0 دوليّ.
للاطّلاع على نسخة من الرّخصة، يُرجى زيارة الرابط

اتصلوا بنا:
البريد الإلكتروني: info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org
الهاتف: 20670 7740 (0) 972+

جدونا على وسائل التواصل الاجتماعيّ 7amleh

فهرس

مقدّمة 4
ما هي الحقوق الرقميّة؟ 7
دور المنصّات الرقمية 9
الرقابة 9
المحتوى الضارّ على منصّات عبر الإنترنت 13
خطاب الكراهية والتحريض على الإبادة الجماعيّة 13
الإعلانات الإشكاليّة 16
حملات التضليل والتأثير 17
الذكاء الاصطناعيّ والبيانات والأتمتة في الحرب 19
الذكاء الاصطناعيّ في وقت الحرب 20
تقنيّات المراقبة والتعرّف على الوجد في غزّة 21
أتمتة القتل 22
دور شركات التكنولوجيا الكبرى 23
مشروع نيمبوس (Nimbus) التابع لجوجل وأمازون 24
البيانات الوصفيّة (Metadata) وحماية الحقّ في الخصوصيّة 26
انقطاع الإنترنت والاتّصالات اللاسلكيّة كأسلوب حرب غير قانونيّ 28
انقطاع الاتّصالات وسط الحرب المستمرّة على غزّة 28
السياق التاريخيّ والأثر الإنسانيّ لانقطاع الاتّصالات 30
المساءلة والعقبات التي تعترض توثيق حقوق الإنسان 31
انتهاك القانون الدوليّ الإنسانيّ 31
التوصيات 33
شركات التكنولوجيا الكبرى، والمنصّات عبر الإنترنت، وشركات الاتّصال السلكيّ واللاسلكيّ: 33
الالتزام بما يلي: 33
التأكّد من: 34
ضمان: 34
توفير شفافيّة كاملة بشأن: 34
الجهات المسؤولة على المستوى الدوليّ: 35

مقدّمة

نحن نعيش في زمنٍ غير مسبوق. في 26 كانون الثاني 2024، أمرت محكمة العدل الدوليّة باتخاذ تدابير مؤقّتة بناءً على معقوليّة الإبادة الجماعيّة التي تحدث في غزّة[1]. تمّ تأكيد هذا الافتراض في 26 أيّار 2024، عندما أمرت محكمة العدل الدوليّة إسرائيل بوقف عمليّتها العسكريّة في رفح، مُشيرة إلى انتهاكات اتّفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعيّة[2]. يسعى هذا الموجز إلى استكشاف تقاطع الحقوق الرقميّة والإبادة الجماعيّة، وهو تقاطع تمّ تجاهله إلى حدٍّ كبيرٍ، ولكنّه ضروريّ لفهم النطاق الكامل للأزمة. تأكّدت الحاجة الملحّة لهذا الموجز من خلال البيانات التي صدرت عن العديد من خبراء الأمم المتّحدة وهيئاتها، وقد صرّحت فرانشيسكا ألبانيز، المقرّرة الخاصّة للأمم المتّحدة المعنيّة بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، صراحةً من خلال تقريرها "*تفصيل الإبادة الجماعيّة*" أنّ "هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأنّ إسرائيل ترتكب إبادة جماعيّة ضدّ الفلسطينيّين في غزّة"[3]. من جهة أخرى، وجدت لجنة التحقيق الدوليّة المستقلّة التابعة للأمم المتّحدة أنّ السلطات الإسرائيليّة مسؤولة عن "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانيّة"، بما في ذلك الإبادة والترحيل القسريّ[4]. بالإضافة إلى ذلك، سلّط تلالينغ موفوكينغ، مقرّر الأمم المتّحدة المعنيّ بالحق في الصحّة، الضوء على التأثير الشديد للعدوان المستمرّ على حياة سكّان غزّة، قائلًا: "عندما يكون لديك مجموعة من الأشخاص الذين تمّ إبادتهم حرفيًّا، فماذا تبقّى كي نعلنها إبادة جماعيّة"[5].

لاحظنا طوال الحرب المستمرّة على غزّة كيف تمّ استخدام العديد من التقنيّات الجديدة من قِبَل الجيش الإسرائيليّ، بما في ذلك أنظمة الاستهداف "الفعّالة"[6]، والمُسيّرات شبه المستقلّة[7]، وأنظمة موسّعة للتعرّف على الوجه[8]، ممّا أدّى إلى زيادة معاناة الشعب الفلسطينيّ في غزّة. على وجه الخصوص، لعبت تقنيّات الذكاء الاصطناعيّ دورًا مقلقًا في هذا، وقد أدّى استخدام إسرائيل المزعوم للذكاء الاصطناعيّ في الحرب، مثل أنظمة الاستهداف لافندر (Lavander) وغوسپل (Gospel)، إلى أتمتة عمليّات القتل الجماعيّ في غزّة، ممّا أدّى إلى إدانات من قِبَل العديد من خبراء الأمم المتّحدة[9]. كذلك، لاحظنا كيف لعبت العديد من شركات التكنولوجيا الكبرى دورًا في تفاقم انتهاكات الحقوق الرقميّة، في وقتٍ كانت فيه الانتهاكات الفظيعة للقانون الإنسانيّ الدوليّ وحقوق الإنسان الأساسيّة تحدث بالفعل.

1. أمر تطبيق اتفاقيّة منع جريمة ومعاقبة الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة (جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل)، محكمة العدل الدوليّة، 26 كانون الثاني 2024، متاح على: www.icj-cij.org
2. أمر تطبيق اتفاقيّة منع جريمة ومعاقبة الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة (جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل)، محكمة العدل الدوليّة، 24 أيّار 2024، متاح على: www.icj-cij.org
3. "تفصيل الإبادة الجماعيّة- تقرير المقرّرة الخاصّة المعنيّة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة منذ عام 1967"، مجلس حقوق الإنسان، 25 آذار2024، متاح على: www.ohchr.org
4. تخلص لجنة التحقيق بشأن المنطقة الفلسطينيّة المحتلّة إلى أنّ السلطات الإسرائيليّة وحماس مسؤولتان عن جرائم حرب، مجلس حقوق الإنسان، 19 حزيران 2024، متاح على: www.ohchr.org
5. مقرّر الأمم المتّحدة: "لا يمكن استخدام مصطلح آخر سوى الإبادة الجماعيّة للتعبير عن الوضع في غزّة"، ميدل إيست مونيتور، 29 حزيران 2024، متاح على: www.middleeastmonitor.com
6. برومفيل، ج.، *تستخدم إسرائيل نظام الذكاء الاصطناعيّ للعثور على أهداف في غزّة. يقول الخبراء أنّها مجرد البداية*، NPR، 10 كانون أوّل 2024، متاح على: www.npr.org
7. غزّة: إسرائيل تستخدم المروحيّات الرباعيّة بشكلٍ ممنهجٍ لقتل الفلسطينيّين من مسافة قريبة، EuroMed Monitor، 19 شباط 2024، متاح على: https://reliefweb.int
8. فرنكل، س.، *إسرائيل تنشر برنامجًا موسّعا للتعرّف على الوجه في غزّة*، نيويورك تايمز، 27 آذار 2024، متاح على: www.nytimes.com
9. المفوضية السامية لحقوق الإنسان: غزّة: خبراء الأمم المتّحدة يستنكرون استخدام الذكاء الاصطناعيّ المزعومة لارتكاب "سكن" في غزّة، ويدعون إلى اتباع نهج تعويضي لإعادة البناء، 15 نيسان/أبريل 2024، متاح على: www.ohchr.org

في خضمّ العنف الشديد في غزّة، تعرّض الحقّ في الوصول إلى المعلومات للخطر الشديد، وهو عنصر أساسيّ في الحق في حرّيّة التعبير كما هو منصوص عليه في المادّة 19 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة. جهود الرقابة منعت الفلسطينيّين من مشاركة معلومات هامّة مع العالم خارج فلسطين، في حين أدّت المعلومات المضلِّلة وحملات التأثير المنسّقة[10] من قِبَل الحكومة الإسرائيليّة إلى تعطيل تدفّق المعلومات الحقيقيّة بشكلٍ كبيرٍ ممّا أدّى إلى تفاقم الأزمة الإنسانيّة، مثل تأثيرها على وقف تمويل الأونروا[11]. بالإضافة إلى ذلك، أعاق انقطاع الاتّصالات قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات الحيويّة ونشرها، ممّا زاد من عزلتهم أثناء أعمال العنف[12]. في تمّوز، أعربت رابطة الصحافة الأجنبيّة عن "صدمتها وخيبة أملها العميقة" لأنّه بعد تسعة أشهر من الحرب المدمّرة، تواصل إسرائيل منع الوصول المستقلّ لوسائل الإعلام الدوليّة إلى غزّة، ممّا يفرض تعتيمًا إعلاميًّا غير مسبوق ويثير تساؤلات حول ما لا تريد إسرائيل أن يراه الصحفيّون الدوليّون[13]. يتفاقم التعتيم المعلوماتيّ بسبب العديد من انتهاكات الحقوق الرقميّة التي تؤثّر على الفلسطينيّين خلال تلك الأوقات الصعبة، التي يكون فيها الوصول إلى المعلومات دون عوائق أمرًا حيويًّا للحياة.

لا يمكن المبالغة في أهمّيّة الحقوق الرقميّة في هذا السياق. يغطّي هذا الموجز مجالات رئيسيّة، مثل التواطؤ المحتمل لشركات التكنولوجيا الكبيرة ودور التقنيّات الجديدة في انتهاكات الحقوق الرقميّة وسط الإبادة الجماعيّة المحتملة. كما سيغطّي الموجز تأثير التعتيم المتعمّد على الاتصالات، واستخدام الذكاء الاصطناعيّ في غزّة، ودور شركات التكنولوجيا الكبرى في توفير خدمات الحوسبة السحابية للأطراف المسؤولة عن تمكين انتهاكات حقوق الإنسان على نطاقٍ واسعٍ في غزّة.

إنّ انتهاكات حرّيّة التعبير، والرقابة على الفلسطينيّين وإسكاتهم، ومنعهم من الوصول إلى المعلومات ومشاركة مقاطع الفيديو والروايات لتوثيق وبثّ الحقائق على الأرض، وغيرها من الحقوق الرقميّة وسط الإبادة الجماعيّة المحتملة، تشكّل انتهاكات جسيمة يجب معالجتها ومواجهتها. كذلك، عندما تسمح المنصّات الإلكترونيّة بخطاب الكراهية والتحريض على منصّاتها، يمكن إدانتها بالمساعدة في نشر محتوى يجرّد الفلسطينيّين من إنسانيّتهم ويبرّر عقابهم الجماعيّ، وهو عمل غير قانونيّ في حد ذاته. كانت على منصّات عبر الإنترنت مثل "فيسبوك" و"إكس" و"يوتيوب" حالات سمحت فيها بمحتوى يُجرّد الفلسطينيّين من إنسانيّتهم ويبرّر عقابهم الجماعيّ في سياق ما يحدث في غزّة.

إنّ مسألة تواطؤ شركات مثل ميتا وجوجل وأمازون، سواء كان دورها يتمثّل في تغذية البيانات عن غير قصد لأنظمة استهداف الذكاء الاصطناعيّ الإسرائيليّة، أو التعاون مع وزارة الدفاع الإسرائيليّة والجيش الإسرائيليّ، ستساعدنا على تقييم التزام تلك الشركات بحماية حقوق الإنسان، والتزامها

10. بنجاكوب، O.، *إسرائيل استهدفت سرا المشرعين الأمريكيين بحملة التأثير على حرب غزّة*، هآرتس، 5 يونيو 2024، متاح على: www.haaretz.com
11. بنجاكوب، O، *عمليّة نفوذ إسرائيليّة تستهدف المشرعين الأمريكيين بشأن حماس والأونروا*، هآرتس، 19 مارس 2024، متاح على: www.haaretz.com
12. فلسطين بلا توصيل: كيف تعطل إسرائيل الإنترنت في غزّة، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، متاح على: www.accessnow.org
13. بيان صادر عن رابطة الصحافة الأجنبيّة بشأن عدم توفّر إمكانيّة لدخول الصحافة الأجنبيّة إلى غزّة، 7 تمّوز 2024: foreignpressassociation.online

بحماية الأشخاص المعرّضين للخطر في خضم الإبادة الجماعيّة، واستكشاف استراتيجيّات لمُساءلة شركات التكنولوجيا الكبرى.

يسعى هذا الموجز إلى تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه الحقوق الرقميّة في سياق الإبادة الجماعيّة، ويهدف إلى تزويد القرّاء بإدراكٍ واضحٍ لكيفيّة استخدام التكنولوجيا لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتفاقمها، والتأكيد على الحاجة إلى اتّخاذ إجراءات عاجلة لحماية الحقوق الرقميّة، وتطوير آليّات المساءلة، وتجنّب الإبادة الجماعيّة.

ما هي الحقوق الرقميّة؟

حقوق الإنسان الرقميّة هي حقوق وحريّات أساسيّة متأصّلة لجميع البشر، سواء على الإنترنت أو خارجه. هذه الحقوق متداخلة، ومترابطة، وغير قابلة للتجزئة، وتتطلّب الحماية من التمييز والتدخّل التعسّفيّ. تقع على الجهات الفاعلة الحكوميّة والخاصّة التزامات بموجب القانون الدوليّ باحترام هذه الحقوق، وحمايتها، وإعمالها، وكما يفترض أن تكون حقوق الإنسان محميّة خارج الإنترنت، يجب أيضًا حمايتها على الإنترنت.

يتزايد الاعتراف بالحقّ في الوصول إلى الإنترنت كحقّ أساسيّ من حقوق الإنسان، وهو ضروريّ للمشاركة في العالم الحديث. يمكّن الإنترنت الأفراد من مشاركة المعرفة واكتسابها، والمشاركة في الشبكات الاجتماعيّة، والتنظيم سياسيًّا، والمشاركة في الاقتصاد. يشمل هذا الحق الوصول إلى البنية التحتيّة الماديّة اللازمة للاتصال بالإنترنت، وأيضًا الوصول للمحتوى عبر الإنترنت نفسه، لذا يجب حمايته من التلاعب والتمييز المتعمّديْن على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسيّ، أو الأصل القوميّ، أو الاجتماعيّ، أو الإثنيّ. على السلطات المسؤولة ضمان أن يكون الوصول إلى الإنترنت متاحًا على نطاقٍ واسعٍ ويمكن الوصول إليه، لا سيّما في أوقات الأزمات، كما هو الحال في غزّة.

الحقّ في حرّيّة التعبير والرأي والمعلومات أمر بالغ الأهميّة للتدفق الحر للأفكار والمعلومات عبر الإنترنت، وتشمل هذه الحقوق المحميّة بموجب المادّة 19 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة[14]، القدرة على البحث عن المعلومات والأفكار، وتلقّيها، ونقلها دون تدخّل، بغضّ النظر عن الحدود. يجب وضع ضمانات للسماح للأفراد بالتعبير عن أنفسهم عبر الإنترنت، مما يُسهّل التدفق الحر للمعلومات والأفكار.

الحقّ في التجمّع السلميّ، وحرّيّة تكوين الجمعيّات والمشاركة يمتد إلى المساحات الإلكترونيّة. تضمن المادّتان 21 و22 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة هذه الحقوق، ممّا يسمح للأفراد بممارسة حرّيّة التجمّع وتكوين الجمعيات على الإنترنت.

الحقّ في الخصوصيّة، بما في ذلك حماية البيانات، محميّ بموجب المادّة 17 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، ويحمي الأفراد من التدخّل التعسّفيّ أو غير القانونيّ في خصوصيّتهم، أو أُسرهم، أو منازلهم، أو مراسلاتهم من خلال خدمات المراسلة مثل "واتسآب" التابعة لشركة "ميتا". يجب حماية الخصوصيّة من المراقبة الجماعيّة، واعتراض الاتّصالات الرقميّة، وجمع البيانات غير المصرّح به. يمكن أن تؤثّر انتهاكات الخصوصيّة على الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحقّ في الحياة، والحرّيّة،

14. العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، قرار الجمعيّة العامّة 2200A (XXI)، المعتمد في 16 كانون الأوّل 1966، متاح على: www.ohchr.org

والأمن، وعدم التعرُّض للتعذيب، والصحّة، والإجراءات القانونيّة الواجبة، وحرّيّة التنقُّل، والتجمُّع، وتكوين الجمعيّات، والتعبير.

يؤكّد الحقّ في الحرّيّة والأمن الشخصيّ، على النحو المنصوص عليه في المادّة 9 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، أنّه "لا يجوز توقيف أحد أو احتجازه تعسُّفًا"، وأن الحرمان من الحرّيّة يجب أن يكون قانونيًّا. أمّا على الإنترنت، يشمل هذا الحقّ الحماية من الجرائم السيبرانيّة وضمان اتّصالات آمنة بالإنترنت.

كما أكّد العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان[15]، الحقّ في عدم التمييز وأيضًا الحقّ في المساواة أمام القانون هما أمران أساسيّان للقانون الدوليّ لحقوق الإنسان. يكفل هذا الحق على الإنترنت المساواة في الوصول إلى الإنترنت والحماية من الممارسات التمييزيّة بناءً على مختلف الأوضاع.

تقع على الجهات الفاعلة غير الحكوميّة، بما في ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى، التزامات بموجب الأطر الدوليّة، مثل المبادئ التوجيهيّة للأمم المتّحدة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، باحترام وحماية وعلاج الحقوق الرقميّة وحقوق الإنسان[16]. وفق نصوص هذه المبادئ، على الشركات بذل العناية الواجبة لتحديد، ومنع، وتخفيف، والأخذ بالاعتبار كيفيّة معالجة آثارها على حقوق الإنسان، كما يجب عليها أن توفّر أو تتعاون في عمليّات الإصلاح لأيّ آثار ضارّة بحقوق الإنسان تسبّبها أو تساهم فيها.

في سياق الإبادة الجماعيّة والحرب على غزّة، تعتبر حماية الحقوق الرقميّة أمرًا بالغ الأهميّة. تلعب شركات التكنولوجيا والمنصّات الإلكترونيّة دورًا حاسمًا في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتبادل المعلومات، وحشد الدعم. الرقابة المنهجيّة وسياسات الإشراف التمييزية على المحتوى من قِبَل هذه المنصّات، كما يتّضح من قمع الأصوات الفلسطينيّة، تقوّض هذه الحقوق الرقميّة. الحقّ في الوصول إلى الإنترنت وحرّيّة التعبير والخصوصيّة كلّها ضروريّة للأفراد لتبادل خبراتهم والسعي لتحقيق العدالة والدفاع عن حقوقهم. إنّ انتهاكات هذه الحقوق خلال هذه الأوقات الحرجة لا تُسكت الأصوات المهمّشة فحسب، بل تعيق أيضًا الجهود الرامية إلى معالجة الفظائع ومنعها، وبالتالي، يسلّط تقاطع الحقوق الرقميّة والإبادة الجماعيّة في غزّة الضوء على الحاجة الملحّة إلى حماية ومساءلة قويّة لضمان بقاء المساحات الرقميّة مفتوحة ومنصفة للجميع.

15. الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، قرار الجمعيّة العامّة 217A، المُعتمد في 10 كانون الأوّل 1948، متاح على: www.un.org
16. المبادئ التوجيهيّة للأمم المتّحدة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتّحدة "الحماية، والاحترام، والانتصاف"، الأمم المتّحدة- مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان، 2011، متاح على: www.ohchr.org

دور المنصّات الرقمية

الرقابة

سياسات الإشراف التمييزيّة على المحتوى التي تتّبعها شركات التواصل الاجتماعيّ أدّت إلى رقابة مُمنهجة وغير مسبوقة على الأصوات الفلسطينيّة والمحتوى المتعلّق بفلسطين طوال الحرب المستمرّة على غزّة، ممّا أثار بشكلٍ خاصٍّ قلق الصحفيّين الفلسطينيّين وصانعي المحتوى في غزّة، الذين واجهوا قيودًا ورقابة غير متناسبة على حساباتهم الشخصيّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ عبر منصّات الإنترنت. أثار انتهاك الحقّ في حرّيّة التعبير والرأي والمعلومات وسط العدوان المستمر قلقًا بالغًا بشأن دور شركات التكنولوجيا في تفاقم انتهاكات الحقوق الأساسيّة وسط الإبادة الجماعيّة.

من 7 تشرين الأوّل 2023 وحتّى 1 تمّوز 2024، وثّق المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُرّ) أكثر من 1,350 حالة رقابة على الإنترنت عبر المنصّات الرئيسيّة[17]، وتنوّعت هذه الانتهاكات بين تعليق الحساب، وإزالة المحتوى، وفرض القيود على الحسابات، وانخفاض الانتشار، وغيرها. كان أكبر المخالفين هم منصّتيْ إنستغرام وفيسبوك التابعتيْن لشركة ميتا، تليها منصّات أخرى مثل تيك توك، إكس، ويوتيوب. كان من بين المتضرّرين أكثر من 150 وسيلة إعلام، ممّا يشير إلى التأثير الضارّ لهذا النوع من انتهاكات الحقوق الرقميّة خلال الإبادة الجماعيّة.

بالإضافة إلى ذلك، أكّد تقرير صدر مؤخّرًا عن هيومن رايتس ووتش بعنوان "نكث الوعود- سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلّق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك" على الرقابة الواسعة على الأصوات الفلسطينيّة من قِبَل ميتا في ذروة الحرب على غزّة، والتي امتدّت إلى أكثر من 60 دولة[18]. يوثّق التقرير أكثر من 1,050 حالة من حالات إزالة المحتوى وقمعه على إنستغرام وفيسبوك من تشرين الأوّل وحتّى تشرين الثاني 2023[19]. من بين هذه الحالات، شملت 1,049 حالة محتوى سلميًّا مؤيّدًا للفلسطينيّين، في حين شملت حالة واحدة فقط محتوى مؤيّد لإسرائيل. في مئات الحالات التي وثّقتها هيومن رايتس ووتش، تمّت إزالة تعليقات مثل "فلسطين حرّة" و"وقف إطلاق النار الآن" و"أوقفوا الإبادة الجماعيّة" مرارًا وتكرارًا من قِبَل إنستغرام وفيسبوك بموجب إرشادات أو معايير المجتمع "الرسائل المزعجة/الرسائل غير المرغوب فيها"(spam)، دون أن يبدو أنّها تأخذ في الاعتبار سياق هذه التعليقات[20].

17. الرسوم البيانية، المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة، يمكن الوصول إلى البيانات على: www.7or.7amleh.org
18. نكث الوعود- سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلّق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك، هيومن رايتس ووتش، 21 كانون الأوّل 2023، متاح على: www.hrw.org
19. المرجع نفسه
20. المرجع نفسه

طيلة الهجوم الإسرائيليّ، وخاصّة أصوات الصحفيّين والمدافعين عن حقوق الإنسان، تواجه الأصوات الفلسطينيّة رقابة كبيرة وغير متناسبة على منصّات ميتا على وسائل التواصل الاجتماعيّ. هذا لا يقيّد حرّيّة التعبير فحسب، بل يعيق أيضًا الوصول إلى المعلومات. لقد كان الإفراط في الإشراف العدوانيّ من قِبَل ميتا على المحتوى المتعلّق بفلسطين قرارًا متعمَّدًا خلال حدوث الفظائع المستمرّة. تلاعبت ميتا في بداية الحرب بآليّات إدارة المحتوى الخاصّة بها لتطبيق معايير أكثر صرامةً على محتوى الفلسطينيّين والمدافعين عن الحقوق الفلسطينيّة، مقارنةً بالمناطق والفئات الأخرى[21]. عادةً ما تقيّد ميتا المحتوى عندما تكون أنظمتها متأكّدة بنسبة 80% من انتهاك معايير المجتمع. مع ذلك، تمّ تخفيض هذه العتبة إلى 25% فيما يتعلّق بالفلسطينيّين كجزء من "تدابير الاستجابة المؤقّتة للمخاطر"[22]. تشير التقارير من مركز حملة والمراسلات اللاحقة من قِبَل شركة ميتا إلى أنّه لم يتم رفع هذه التدابير المؤقّتة، وأنّ سياسات الإشراف على المحتوى غير المتناسبة والمتحيزة على المحتوى الفلسطينيّ والمؤيد للفلسطينيّين لا تزال قائمة.

يؤدّي الإفراط في الإشراف غير المتناسب إلى قيودٍ تحدّ من وصول المحتوى الفلسطينيّ[23]، ويمكنها في بعض الحالات تعليق نشاط المستخدمين تمامًا (بما في ذلك الصحفيّين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان) على المنصّات. شهدت وسائل إعلام فلسطينيّة ودوليّة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، شبكة راديو أجيال، و24 إف. إم، وموندوفايس، فضلًا عن حسابات صحفيّة، مثل حساب فاتن علوان ومعتز عزايزة، التي عانت، أو لا تزال تعاني من عمليّات إزالة المحتوى والقيود المفروضة على الحسابات على إنستغرام وفيسبوك.

طلبات حكومية بإزالة المحتوى على منصّات التواصل الاجتماعيّ هي من العوامل الأخرى التي تساهم في الرقابة، ممّا يعقّد مسألة الشفافيّة والتحيّز في الإشراف على المحتوى. بين 7 تشرين الأوّل و14 تشرين الثاني 2023، أصدرت وحدة السايبر الإسرائيليّة 9,500 طلب إزالة إلى منصّات التواصل الاجتماعيّ، مع توجيه 60% منها إلى ميتا، ووصل معدّل الامتثال إلى 94%[24]. هذا المستوى العالي من الامتثال، إلى جانب افتقار ميتا للشفافيّة في الإبلاغ عن هذه الطلبات الحكوميّة، يثير مخاوف جدّيّة بشأن التأثير غير المبرّر للسلطات الإسرائيليّة على سياسات الإشراف على المحتوى في ميتا. في غياب شفافيّة توثيق هذه الطلبات الحكوميّة والكشف عنها، لا يزال من الصعب التحقُّق من النطاق الكامل لهذه القضيّة ضمن مشكلة الرقابة الأوسع على الإنترنت.

21. جهود ميتا المستمرّة فيما يتعلّق بالحرب بين إسرائيل وحماس، 13 تشرين الأوّل 2023 (تمّ التحديث في 7 كانون أوّل 2023)، مُتاح على: www.about.fb.com
22. شيشنر، س.، هورويتز، ج.، بورنيل، ن.، داخل ميتا، نقاش حول ما هو عادل في قمع التعليقات في الأراضي الفلسطينيّة، وول ستريت جورنال، 21 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.wsj.com
23. إحاطة حول حالة الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة منذ 7 تشرين الأوّل، مركز حملة، 1 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.7amleh.org
24. الإشراف غير العادل على المحتوى بناءً على طلب السايبر الإسرائيليّ، مؤسّسة الجبهة الإلكترونيّة، 26 تمّوز 2024، متاح على: www.eff.org

حدّد كل من مركز حملة[25] وهيومن رايتس ووتش[26] عيوبًا منهجيّة في سياسات ميتا، بما في ذلك التطبيق الفضفاض لسياسة المنظّمات الخطرة والأفراد الخطرين، والاعتماد الكبير على الأدوات الآليّة. على الرغم من التزامات ميتا بمعالجة هذه القضايا، فإنّ الإجراءات التي اتّخذتها الشركة خلال الحرب المستمرّة على غزّة لم تؤدّ إلا إلى تكثيف قمع الأصوات الفلسطينيّة، وفشلت في الوفاء بمسؤوليّات العناية الواجبة بحقوق الإنسان.

علاوةً على ذلك، كانت هناك محاولات متزايدة لقمع الخطاب الذي ينتقد إسرائيل خلال هذا الوقت. في شباط 2024، اقترحت ميتا مراجعة سياسة خطاب الكراهية الخاصّة بها لمساواة الأيديولوجيّة السياسيّة لـ"الصهيونيّة" بالهويّات اليهوديّة و/أو الإسرائيليّة[27]، وهذا قد يؤدّي إلى الخلط بين النقد السياسيّ المشروع للصهيونيّة ومعاداة الساميّة، وخنق النقاش السياسيّ الضروريّ في هذا المنعطف الحرج. إلى جانب التوقيت المقلق لهذا الاعتداء على حق الفلسطينيّين في حرّيّة التعبير، حذّر مركز حملة، إلى جانب 73 منظّمة مجتمع مدنيّ دوليّة، بما في ذلك منظّمة العفو الدوليّة، ومنظّمة والصوت اليهودي من أجل السلام، من أنّ هذه السياسة يمكن أن تشوّه وصف النقاش حول الصهيونيّة وتمنع الفلسطينيّين من المشاركة بتجاربهم، وتعيق الجهود المبذولة لمكافحة المعاداة الحقيقيّة للساميّة[28].

علاوةً على ذلك، سلّطت عريضة وقّعها أكثر من 52,000 شخص بعنوان "ميتا: نحن بحاجة إلى التحدّث عن الإبادة الجماعيّة" الضوء على أهمّيّة وسائل التواصل الاجتماعيّ باعتبارها "شريان حياة [للفلسطينيّين] خلال حرب الإبادة الجماعيّة التي شنّتها الحكومة الإسرائيليّة على غزّة"، وأنّه يجب أن يكون الفلسطينيّون قادرين على تسمية الأيديولوجيّة السياسيّة التي تؤثّر على بقائهم دون خوف من الانتقام[29]. أصدرت ميتا تحديثًا جديدًا لسياستها في 9 تمّوز 2024، والذي نصّ على إزالة المحتوى الذي يستهدف "الصهيونيّة" عندما يُستخدم المصطلح كوكيل للإشارة إلى اليهود أو الإسرائيليين في سياقات تتضمّن مقارنات لا إنسانيّة أو الدعوات للعنف أو إنكار الوجود، بناءً على أنّ "الصهيونيّة" تُستخدم أحيانًا كمرادف للهويّات المحمية بموجب سياسة خطاب الكراهية، والتي تشمل العرق والدين[30].

تفرض العديد من المنصّات الإلكترونيّة الرقابة على عبارة "من النهر إلى البحر"، وهو شعار يستخدم بشكلٍ متكرّرٍ في الاحتجاجات ضدّ العدوان المستمرّ في غزّة، وضد السياسات الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة ككل. في تشرين الثاني 2023، قال إيلون ماسك عبر منصّة إكس إنّ عبارات مثل "أنّهاء الاستعمار" و"من النهر إلى البحر" تعني إبادة جماعيّة، واستخدام هذه العبارات "سيؤدي إلى تعليق

25. هاشتاغ فلسطين 2023: الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة أثناء الحرب، مركز حملة، 17 كانون الأوّل 2024، متاح على: www.7amleh.org
26. نكث الوعود- سياسات ميتا والرقابة على المحتوى المتعلّق بفلسطين على إنستغرام وفيسبوك، هيومن رايتس ووتش، 21 كانون الأوّل 2023، متاح على: www.hrw.org
27. بويان، ج. وبول، ك.، مراجعة ميتا لسياسة خطاب الكراهية تثير القلق من مزيد من الرقابة على المحتوى المؤيّد للفلسطينيّين، الغارديان، 10 شباط 2024، متاح على: www.theguardian.com
28. ائتلاف من المنظّمات الدوليّة يطالب ميتا بالامتناع عن فرض رقابة على انتقاد الصهيونية على منصّاتها، 11 شباط 2024، متاح على: www.7amleh.org
29. عريضة: ميتا: نحن بحاجة للحديث عن الإبادة الجماعيّة، شبكة العمل، متاح على: www.actionnetwork.org
30. تحديث من منتدى السياسة بشأن نهجنا في التعامل مع كلمة "صهيوني" كأحد أشكال الخطاب الذي يحض على الكراهية، ميتا، 9 تمّوز 2024، متاح على: www.transparency.meta.com

النشاط على إكس"[31]. وبالمثل، أعلن مجلس الإشراف في ميتا عن مراجعة عبارة "من النهر إلى البحر" بسبب زيادة الاستخدام بعد 7 تشرين الأوّل 2023، وسط جدل حول معناها[32]. في بداية شهر أيلول، أصدر مجلس الإشراف في ميتا قراراً بأن عبارة "من النهر الى البحر" لا تنتهك سياسة المنصة المتعلقة بخطاب الكراهية والعنف والتحريض، مما يسمح للمستخدمين/ات بنشرها دون خطر الحذف[33].

لا يقتصر الاتجاه الأوسع لمحاولات فرض رقابة على العبارة "من النهر إلى البحر" على وسائل التواصل الاجتماعيّ. على سبيل المثال، أصدر مجلس النوّاب الأمريكيّ قرارًا في نيسان 2024 يدين الشعار باعتباره معاديًا للساميّة، وتبعه البرلمان الهولنديّ باقتراح يعلن أنّ استخدامه يُعتبر تحريضًا إجراميًّا على العنف. تسلّط هذه الإجراءات الضوء على اتجاه متزايد من الهجمات والقيود التي تهدف إلى تقويض الحقّ في حرّيّة التعبير والتجمّع السلميّ، لا سيّما للفلسطينيّين والمدافعين عن الحقوق الفلسطينيّة وسط حرب دمويّة.

تعكس هذه الرقابة أيضًا تحيّزًا واضحًا ضدّ الفلسطينيّين. المنصّات الإلكترونيّة ملزمة بمقاومة الضغوط لتصفية أو مراقبة الخطاب السياسيّ، كما هو مذكور في مبدأ الحياد في ميثاق ومبادئ تحالف حقوق ومبادئ الإنترنت (IRPC) لحقوق الإنسان ومبادئ الإنترنت[34]. إنّ السماح بالهيمنة الثقافيّة يمكن أن يُسكت أصوات السكّان الأصلانيّين والمهمّشين الذين تتطلّب احتياجاتهم اهتمامًا خاصًّا. تلتزم شركات وسائل التواصل الاجتماعيّ بموجب المادّة 19 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان بضمان حقّ الجميع في التعبير عن آرائهم دون تدخّل، والبحث عن المعلومات والأفكار، وتلقّيها، ونقلها من خلال أيّ وسيلة.

31. ماسك، ا.، إكس، 18 تشرين الثاني، متاح على: www.x.com
32. مجلس الرقابة يعلن عن حالات جديدة من المشاركات التي تشمل "من النهر إلى البحر"، 7 أيّار 2024، متاح على: www.oversightboard.com
33. مجلس الرقابة يعلن قرار جديد يسلط الضوء على سبب عدم جواز إزالة المحتوى في حالة الاستخدام المستقل لفيلم "من النهر إلى البحر"، 4 أيلول 2024، متاح على: www.oversightboard.com
34. ميثاق حقوق الإنسان ومبادئ الإنترنت، تحالف حقوق ومبادئ الإنترنت، آب/أغسطس 2014، متاح على: www.ohchr.org

المحتوى الضارّ على منصّات عبر الإنترنت

خطاب الكراهية والتحريض على الإبادة الجماعيّة

أعربت لجنة الأمم المتّحدة للقضاء على التمييز العنصريّ في 27 تشرين الأوّل 2023 عن قلقها البالغ إزاء "الزيادة الحادّة في خطاب الكراهية العنصريّة والتجريد من الإنسانيّة الموجّه ضدّ الفلسطينيّين منذ 7 تشرين الأوّل، لا سيّما على الإنترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعيّ"[35]. يتّضح من الأدلّة والتقارير المتزايدة من خلال المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُر) أنّ خطاب الكراهية والتحريض على العنف وتجريد الفلسطينيّين من إنسانيّتهم قد وصل بالفعل إلى مستوىً ينذر بالخطر.

على سبيل المثال، وصف منشور على الإنترنت على منصّة إكس من نائب رئيس بلديّة القدس الإسرائيليّ في 8 كانون الأوّل المعتقلين الفلسطينيّين الذين جُرِّدوا من ملابسهم ومعصوبي الأعين في غزّة بأنّهم "مئات النمل" الذين يريد دفنهم أحياء، "أنّهم ليسوا بشرًا ولا حيوانات بشرية، أنّهم دون البشر وهكذا ينبغي أن يكون الحال"[36]. تمّت إزالة هذا المنشور بعد الإبلاغ عنه، ولكن لا يزال هناك العديد من الآخرين غيره. لا يزال هذا الخطاب يحدث بشكلٍ شائعٍ عبر منصّات عبر الإنترنت، ممّا يديم تجريد الفلسطينيّين من إنسانيّتهم ويغذّي بيئة يتمّ فيها تطبيع العنف والاحتفاء به.

من 7 تشرين الأوّل 2023 وحتّى 1 تمّوز 2024، وثّق المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة (حُر) إجمالي 3,325 انتهاكًا على شكل محتوى عنيف عبر المنصّات الرئيسيّة عبر الإنترنت[37]، ووقعت الانتهاكات في الغالب على فيسبوك، بواقع 1,366 حالة، و"إكس" بواقع 1,297 حالة، مع حالات أخرى على إنستغرام وتيليجرام وغيرها. 73% من الحالات من فئة تحريض، بينما تتوزّع البقية بين خطاب الكراهية، وحملات التشهير، وغيرها من أشكال المحتوى الضار.

طوّر مركز حملة مؤشّرًا للعنف، وهو نموذج لغويّ مدعوم من الذكاء الاصطناعيّ يراقب انتشار خطاب الكراهية والعنف باللغة العبريّة ضد الفلسطينيّين والمدافعين عنهم على منصّات التواصل الاجتماعيّ. أحصى مؤشّر العنف التابع لحملة بين تشرين الثاني 2023 وتمّوز 2024 ما يقرب من 8 ملايين حالة مُصنّفة بواسطة النموذج على أنّها عنف/كراهية[38]. حدثت 76.5% من الحالات على منصّة إكس، بالإضافة إلى 21.6% على فيسبوك، و1.9% على تيليجرام.

35. رويترز، لجنة الأمم المتّحدة تعرب عن قلقها إزاء تصاعد خطاب الكراهية الإسرائيليّ ضد الفلسطينيّين، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023، متاح على: www.reuters.com
36. كينغ، ا. منشور على منصّة إكس، 8 كانون الأوّل 2023، لقطة الشاشة متوفّرة على: www.x.com
37. الرسوم البيانية، المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة، يمكن الوصول إلى البيانات على: www.7or.7amleh.org
38. مؤشّر العنف، المرصد الفلسطينيّ لانتهاكات الحقوق الرقميّة، متاح على: www.7or.7amleh.org

في 26 كانون الثاني 2024، عندما أمرت محكمة العدل الدوليّة باتّخاذ تدابير مؤقّتة في قضيّة جنوب إفريقيا ضدّ إسرائيل، تبنّت المحكمة أوامر ملزمة قانونًا تشمل مطالبة إسرائيل بمنع الإبادة الجماعيّة ضد الفلسطينيّين في غزّة، فضلًا عن منع ومعاقبة التحريض المباشر والعلنيّ على ارتكاب الإبادة الجماعيّة، على النحو المتوخّى في المادّة 3(ه) من اتّفاقية منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها.

يؤكّد أمر محكمة العدل الدوليّة هذا على خطورة الوضع، لا سيّما بالنظر إلى الاستخدام الموثّق للمنصّات الإلكترونيّة للتحريض على الإبادة الجماعيّة ضد الفلسطينيّين في غزّة، بما في ذلك من قِبَل أعلى مستويات القيادة الإسرائيليّة[39]. أشارت محكمة العدل الدوليّة إلى التصريحات التي أدلى بها إسحاق هرتسوغ، رئيس إسرائيل، ويوآف غالانت، وزير الدفاع الإسرائيليّ، وأشارت على وجه التحديد إلى منشور شاركه يسرائيل كاتس، وزير الخارجية الإسرائيليّ، على إكس، وجاء فيه: "لقد تم تجاوز الخطّ الأحمر. سنحارب منظّمة حماس الإرهابيّة وندمرها. نأمر جميع السكّان المدنيّين في غزّة بالمغادرة فورًا. سوف ننتصر. لن يحصلوا على قطرة ماء أو بطّاريّة واحدة حتّى يغادروا هذا العالم"[40].

في سياق الحرب على غزّة، رصد مركز حملة حوالي 3 ملايين حالة من المحتوى العنيف باللغة العبريّة التي تستهدف الفلسطينيّين في منصّة إكس بين 6 تشرين الأوّل و31 كانون الأوّل[41]، هذا النوع من المحتوى التحريضيّ من قبل الجمهور الإسرائيليّ، إلى جانب تصريحات كبار المسؤولين الحكوميّين الإسرائيليّين في منصّة إكس التي تصف الشعب الفلسطينيّ بأنّه "حيوانات بشريّة[42]" و"أطفال الظلام[43]"، ترجم إلى أعمال غير قانونيّة تُرتكب في غزّة.

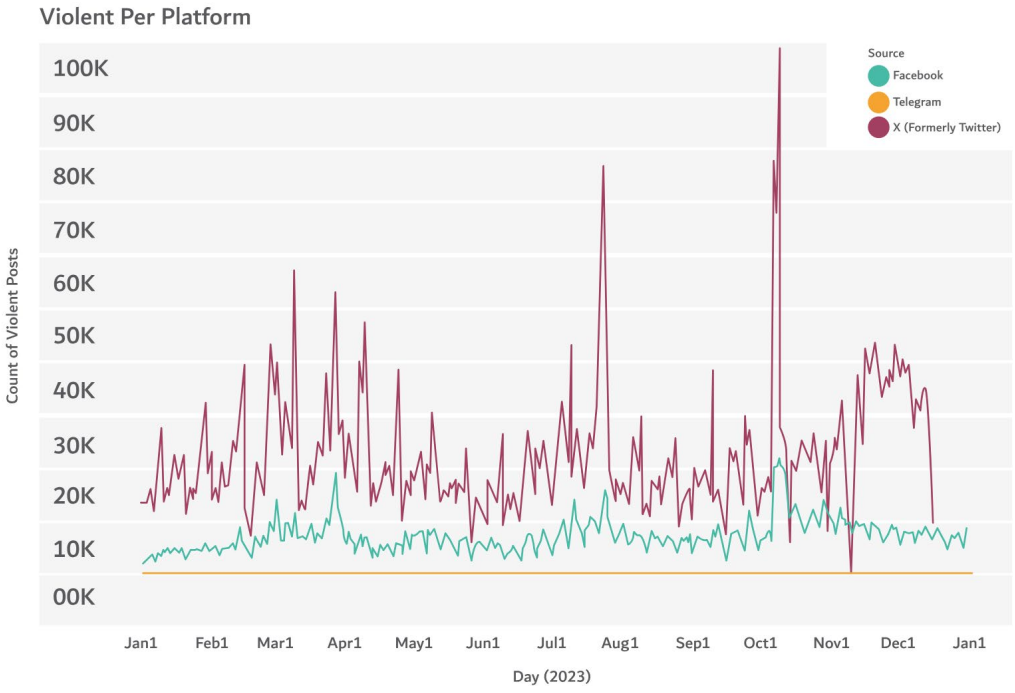

39. القانون من أجل فلسطين يصدر قاعدة بيانات مع أكثر من 500 حالة تحريض إسرائيليّ على الإبادة الجماعيّة- يتم تحديثها باستمرار ومتاحة على: www.law4palestine.org
40. كاتز، ي.، نُشر على إكس في 13 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.x.com
41. ورقة موقف تسلّط الضوء على آثار سياسات الإشراف على المحتوى في منصّة إكس على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، مركز حملة، 14 آذار 2024، متاح على: www.7amleh.org
42. غالانت، ي.، نُشر على إكس في 9 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.x.com
43. شيث، س.، نتنياهو حذف منشورًا على إكس حول النضال ضد "أطفال الظلام" في فترة الانفجار المأساويّ لمستشفى في غزّة، بيزنس إنسايدر، 18 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.businessinsider.com

يستضيف تيليغرام العديد من القنوات باللغة العبريّة مع الآلاف أو مئات الآلاف من المشتركين الذين يحرّضون فعليًّا على العنف ضدّ أفراد فلسطينيّين، ويشاركون المحتوى المصوّر العنيف من غزّة ويحتفلون به، وينشرون الكراهية على نطاقٍ واسعٍ، وينشرون خطابًا يجرّد الفلسطينيّين من إنسانيّتهم. على الرغم من الطلبات العديدة من منظّمات المجتمع المدنيّ، لم يتّخذ تيليغرام أيّ إجراء ضدّ أيّ من هذه القنوات. على سبيل المثال، تضمّ قناة "إرهابيون من زاوية مختلفة"[44] أكثر من 125,000 مشترك، وتنشر يوميًّا وتحتفل بلقطات قاسيّة للغاية للفلسطينيّين الذين قُتلوا أو أصيبوا على يد الجيش الإسرائيليّ في غزّة، بما في ذلك صورًا للأطفال مرفقة بتعليقات تستخدم لغة غير إنسانيّة.

ردًّا على تجاوزات تيليغرام، أرسل فريق عمل الأمم المتّحدة المعنيّ بالأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان رسالة إلى كل من تيليغرام والإمارات العربيّة المتّحدة، حيث يقع مقرّ الشركة، معربًا عن قلقه البالغ إزاء استخدام تيليغرام كقناة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وحذّرت الرسالة من أنّه "في غياب الإجراءات الوقائيّة واللوائح والعقوبات، قد يستمرّ استخدام تيليغرام كمنصّة لنشر المعلومات المضلِّلة، والدعوات إلى العنف، وخطاب الكراهية والتمييز، والتي يبلغ مقدرها إلى انتهاكات المادّة 3 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (UDHR)، التي تضمن حقّ الجميع في الحياة والحرّيّة والأمن الشخصيّ"[45].

في 7 شباط 2024، أرسل الائتلاف الفلسطينيّ للحقوق الرقميّة رسائل إلى ميتا، وإكس، وتيليغرام، وتيك توك، يحثّهم فيها على معالجة انتشار خطاب الكراهية والتجريد من الإنسانيّة والتحريض على العنف والإبادة الجماعيّة ضد الفلسطينيّين على منصّاتهم[46]. شدّد التحالف على الاستخدام الموثّق لهذه المنصّات للتحريض على الإبادة الجماعيّة – بما في ذلك من قِبَل كبار المسؤولين الإسرائيليّين – وسلّط الضوء على مخاوف محكمة العدل الدوليّة بشأن خطاب الإبادة الجماعيّة من القيادة الإسرائيليّة. تتحمّل المنصّات دائمًا مسؤولية كبيرة لمكافحة خطاب الكراهية، وهذا الواجب مهمّ بشكلٍ خاصٍّ وسط احتماليّة حدوث إبادة جماعيّة، ممّا يمكننا مقارنته مع الإخفاقات السابقة في ميانمار، حيث "كانت أنظمة فيسبوك الخوارزميّة تزيد من انتشار المحتوى الضارّ المناهض للروهينجا في ميانمار[47]" وفي إثيوبيا، حيث "فشلت ميتا في الحدّ بشكلٍ كافٍ من انتشار المحتوى الذي يدعو إلى الكراهية والعنف، واستهدفت هذه المرة التيغرانيّين خلال النزاع المسلّح في تشرين الثاني 2020 إلى تشرين الثاني 2022 في شمال إثيوبيا"[48].

نلاحظ أنّ المنصّات الإلكترونيّة فشلت مرارًا وتكرارًا في مكافحة خطاب الكراهية والتحريض ضد الفلسطينيّين على منصّاتها بشكلٍ فعّالٍ، على الرغم من حجم المعاناة الإنسانيّة التي يمرّ بها الشعب الفلسطينيّ حاليًّا. على سبيل المثال، بعد 7 تشرين الأوّل، انتشر خطاب الكراهية والتحريض على

44. "إرهابيون من زاوية أخرى" مجموعة تيليغرام، متاح على: https://t.me/dead_terrorists
45. رسالة الأمم المتّحدة إلى الإمارات العربيّة المتّحدة، 18 نيسان 2024، متاح على: www.spcommreports.ohchr.org
46. الائتلاف الفلسطينيّ للحقوق الرقميّة يطالب باتّخاذ إجراءات من المنصّات الإلكترونيّة في أعقاب أمر التدابير المؤقّتة لمحكمة العدل الدوليّة في قضية الإبادة الجماعيّة، مركز حملة، 7 شباط 2024، متاح على: www.7amleh.org
47. ميانمار: أنظمة فيسبوك تروّج للعنف ضد الروهينغا. ميتا مدينة بالتعويضات، منظّمة العفو الدوليّة، 29 أيلول 2022، متاح على: www.amnesty.org
48. إثيوبيا: ساهمت إخفاقات ميتا في الانتهاكات ضد مجتمع التغراي خلال النزاع في شمال إثيوبيا، منظّمة العفو الدوليّة، 31 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.amnesty.org

العنف الذي يستهدف الفلسطينيّين بشكلٍ واسعٍ عبر منصّات ميتا، لكن الوثائق الداخليّة للشركة اعترفت آنذاك بأنّ مصنفات الخطاب العدائيّ العبريّ لم تكن فعّالة كما ينبغي، لأنّها لم يكن لديها بيانات كافية للنظام ليعمل بشكلٍ مناسبٍ[49]. كان مطلب ميتا لإنشاء مصنّفات فعّالة للغة العبريّة مطلبًا أساسيًّا من قِبَل المنظّمات الرقميّة ومنظّمات حقوق الإنسان الفلسطينيّة والدوليّة[50] [51]، وكان توصية سياسيّة رئيسيّة في تقرير التجارة من أجل المسؤوليّة الاجتماعيّة لعام 2022 *العناية الواجبة بحقوق الإنسان لتأثيرات ميتا في إسرائيل وفلسطين*[52].

الإعلانات الإشكاليّة

في خضمّ الحرب على غزّة، تبيّن أن بعض المنصّات الإلكترونيّة تجني فوائد ماليّة من نشر محتوى إعلانيّ ضارّ. بعد اكتشاف أنّ منصّة فيسبوك نشرت إعلانات مستهدفة تدعو إلى اغتيال أفراد، وإعلانات تدعو إلى الطرد القسريّ للفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة المحتلّة إلى الأردن، أجرى مركز حملة تحقيقًا في هذا الأمر[53]. التجربة التي قام بها مركز حملة، والتي اختبرت ما إذا كانت الإعلانات التي تدعو إلى العنف ضد الفلسطينيّين – بما في ذلك الدعوة إلى إنشاء "محرقة للفلسطينيّين" والقضاء على "نساء وأطفال غزّة وكبار السن" – ستتم الموافقة عليها، كشفت أنّ ميتا فشلت في حظر خطاب الكراهية والتحريض في الإعلانات المدفوعة، وجني فوائد ماليّة عن غير قصد من نشر محتوى ضارّ وعنيف على منصّاتها[54].

بالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة أجراها مركز حملة أن سياسات الإعلانات في يوتيوب لا تمتثل لمعايير حقوق الإنسان، كما يتّضح من ترويجها لإعلانات الحرب دون النظر إلى تأثيرها على المدى الطويل على الفلسطينيّين[55]. بعد 7 تشرين الأوّل مباشرةً، بدأت وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة في إنتاج مقاطع فيديو والترويج لها كإعلانات ضمن البثّ المباشر عبر موقع يوتيوب، واحتوى الكثير منها على لغة وصور قاسية تتعلّق بحماس. تشير التقديرات إلى أنّ وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة أنفقت 7.1 مليون دولار على إعلانات يوتيوب في الأيّام العشرة الأولى بعد 7 تشرين الأوّل، واستهدف كلّ هذا الاستثمار الماليّ فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتّحدة[56].

تمّ نشر هذه الإعلانات على نطاق واسع على الرغم من سياسات يوتيوب ضدّ المحتوى العنيف والقاسي، وتمّ توجيه ما يقرب من 50 إعلان فيديو باللغة الإنجليزيّة إلى دول الاتّحاد الأوروبيّ، بينما استُهدف المشاهدون في الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة 10 و13 إعلانًا على التوالي[57]. تضمّنت الإعلانات

49. شيشنر، س.، هورويتز، ج.، بورنيل، ن.، داخل ميتا، نقاش حول ما هو عادل في قمع التعليقات في الأراضي الفلسطينيّة، وول ستريت جورنال، 21 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.wsj.com
50. ميتا: دعي فلسطين تتحدّث. مُتاح على: https://meta.7amleh.org
51. قولوا لميتا: توقّفي عن إسكات فلسطين. متاح على: https://stopsilencingpalestine.com
52. العناية الواجبة بحقوق الإنسان لتأثيرات ميتا في إسرائيل وفلسطين، 22 BSR، أيلول 2024. متاح على: www.bsr.org
53. بيدل، س.، فيسبوك توافق على إعلان إسرائيليّ يدعو إلى اغتيال ناشط مؤيّد لفلسطين. The Intercept، 21 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.theintercept.com
54. يجب أن تتوقّف ميتا عن الربح من الكراهية، 21 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.7amleh.org
55. ورقة موقف حول تأثير يوتيوب على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة خلال الحرب على غزّة، 25 نيسان 2024، متاح على: www.7amleh.org
56. المرجع نفسه
57. إسرائيل تغمر وسائل التواصل الاجتماعيّ لتشكيل الرأي حول الحرب، بوليتيكو، 17 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.politico.eu

روايات مشحونة عاطفيًّا تحثّ المشاهدين على دعم الأفعال الإسرائيليّة في غزّة. هذا الترويج للمحتوى التحريضيّ دون إشراف كافٍ سلّط الضوء على فجوة كبيرة في التزام يوتيوب بمبادئ حقوق الإنسان، حيث إنّه لا ينتهك إرشادات جوجل فحسب، بل يقوّض أيضًا كرامة وحقوق المتضرّرين من الحرب[58].

حملات التضليل والتأثير

بعد قضايا الرقابة، والكراهية، والتحريض، تشكّل المعلومات المضلّلة على منصّات الإنترنت تحدّيًا كبيرًا آخر، حيث تؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على حرّيّة التعبير والوصول إلى المعلومات، فضلًا عن الحقّ في الأمن. يتم استخدام هذه المعلومات المضلّلة لتبرير العقاب الجماعيّ ضد جميع الفلسطينيّين، وغالبًا ما تكون مصحوبة بالتحريض والدعوات إلى العنف، ممّا يزيد من الخطر عليهم، سواء على الإنترنت أو خارجه.

في سياق الحرب في غزّة، لا تضلّل المعلومات المضلّلة الجماهير فحسب، بل تعطّل أيضًا بشكلٍ خطيرٍ جهود توزيع المساعدات الإنسانيّة في وقت يواجه فيه قطاع غزّة بأكمله (2.15 مليون شخص) خطر المجاعة، ووفقًا لتقييم التصنيف المرحليّ المتكامل للأمن الغذائيّ (IPC) الذي تمّ نشره في تمّوز 2024، يعاني سكّان القطاع من مستويات عالية وكارثيّة من انعدام الأمن الغذائيّ الحادّ[59].

تجلّى ذلك من خلال الكشف عن العمليّة التي قامت بها شركة STOIC في تقرير التهديدات للربع الأوّل من عام 2024 لشركة ميتا، العمليّة التي حدثت أيضًا على منصّات أخرى إلى جانب ميتا، بما في ذلك إكس ويوتيوب[60]. تمّ تنظيم هذه العمليّة من قِبَل وزارة شؤون الشتات الإسرائيليّة، وأجارتها شركة حملات سياسيّة تُسمى STOIC، ومقرّها تل أبيب. شملت العمليّة تفعيل شبكة منسّقة من الحسابات والمواقع المزيّفة التي استهدفت الجماهير في الولايات المتّحدة وكندا بمحتوى مؤيّد لإسرائيل، وخاصّة نشر معلومات مضلّلة ضد الأونروا قبل أن تتّخذ الدول خطوات لوقف تمويل منظّمة الأمم المتّحدة، في وقتٍ كانت فيه المنظّمة الوحيدة التي تدير توزيع المساعدات الإنسانيّة في غزّة[61]. على الرغم من الجهود المبذولة لإخفاء أنشطتهم، تم اكتشاف وتفكيك استخدام هذه الشبكة لتقنية الذكاء الاصطناعيّ من قِبَل شركة ميتا وOpenAI، كما تمّ كشف مشاركتها غير الحقيقيّة للمحتوى. أفادت الشركتيْن أيضًا أنّهما قامتا بإلغاء الحسابات المرتبطة بعمليّة التأثير الإسرائيليّة[62].

58. ورقة موقف حول تأثير يوتيوب على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة خلال الحرب على غزّة، 25 نيسان 2024، متاح على: www.7amleh.org
59. قطاع غزّة: خطر المجاعة حيث يواجه 495,000 شخص انعدام الأمن الغذائيّ الحادّ الكارثيّ (المرحلة 5 من تصنيف IPC)، التصنيف المرحليّ المتكامل للأمن الغذائيّ، 25 حزيران 2024، متاح على: www.ipcinfo.org
60. تقرير مستا للتهديدات العدائيّة، الربع الأوّل 2024، أيّار، متاح على: www.transparency.meta.com
61. بن يعقوب، ع.، *إسرائيل استهدفت سرًّا المشرّعين الأمريكيّين بحملة التأثير على حرب غزّة*، هآرتس، 5 حزيران 2024، متاح على: www.haaretz.com
62. تعطيل الاستخدامات الخادعة للذكاء الاصطناعيّ من خلال عمليّات التأثير السريّ، OpenAI، 30 أيّار 2024. متاح على: www.openai.com

كشف تحقيق أجرته صحيفة "هآرتس" أنّ قسم التأثير في مديريّة العمليّات في الجيش الإسرائيليّ، المسؤول عن عمليّات الحرب النفسيّة، أنشأ في 9 تشرين الأوّل 2023 قناة "تيليغرام" تُسمى "72 عذراء – مجموعة غير خاضعة للرقابة"، والتي تستهدف الجمهور الإسرائيليّ[63]. تشارك هذه المجموعة لقطات مصوّرة من غزّة تمّ توسيمها بأنّها "محتوى حصريّ" وتطلب من متابعيها مشاركة محتواهم على نطاقٍ واسعٍ حتّى "يتمكّن الجميع من رؤية أنّنا نسحقهم". جاء في إحدى الرسائل المُرسلة في 11 تشرين الأوّل: "نحرق أمّهاتهم... لن تصدّقوا الفيديو الذي حصلنا عليه! يمكنكم سماع صوت سحق عظامهم. سنقوم بتحميل الفيديو على الفور، استعدّوا". أمّا صور الأسرى الفلسطينيّين وجثث مقاتلي حماس المزعومين تمّ توسيمها على أنّها "إبادة الصراصير... إبادة فئران حماس... شاركوا هذا الجمال".

حرب المعلومات التي تشنّها الحكومة الإسرائيليّة في غزّة هي نتاج جهد دام عقدًا من الزمن للسيطرة على السرد حول عمليّاتها العسكريّة[64]. استخدمت إسرائيل ومؤيّدوها بشكلٍ فعّال التضليل والمعلومات الكاذبة على منصّات الإنترنت لتشويه سمعة الأصوات الفلسطينيّة وتبرير الإجراءات الإسرائيليّة، غالبًا من خلال حملات منسّقة ومضلّلة تشمل الحكومة الإسرائيليّة ومنظّمات غير حكوميّة تتمتّع بعلاقات وثيقة مع الحكومة ووكالاتها[65]. يشمل ذلك الاستفادة من الأدوات التي تعمل بالذكاء الاصطناعيّ لتضخيم الروايات المؤيّدة لإسرائيل، مع خلق وهم بالدعم الشعبيّ[66].

إنّ انتشار خطاب الكراهية والتحريض على العنف والمعلومات المضلّلة يعرقل التمتّع بمجموعة متنوّعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة (المادّة 6 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة)، والأمن الشخصيّ، بما في ذلك السلامة الجسديّة والعقليّة (المادة 9 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة)، والحقّ في التمتّع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحّة البدنيّة والعقليّة (المادة 12 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة)، وعدم التمييز (المادة 2 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة)، والحفاظ على الكرامة والسمعة (المادة 17 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة)، والحماية من الدعاية للحرب والدعوة إلى الكراهية القوميّة أو العنصريّة أو الدينيّة التي تشكّل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف (المادة 19 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة).

63. مقاطع فيديو قاسية وتحريض: كيف يضلّل الجيش الإسرائيليّ الإسرائيليّين على تيليغرام، 12 كانون الأوّل 2024. متاح على:www.haaretz.com
64. أكورسي، ا.، كيف أتقنت إسرائيل حرب المعلومات في غزّة، فورين بوليسي، 11 آذار 2024، متاح على: www.foreignpolicy.com
65. وايت، ب.، نزع الشرعيّة عن التضامن: إسرائيل تشوّه مناصرة فلسطين باعتبارها معادية للساميّة، مجلّة الدراسات الفلسطينيّة، المجلّد 49 العدد 2 - شتاء 2020، متاح على: www.palestine-studies.org
66. أكورسي، ا.، كيف أتقنت إسرائيل حرب المعلومات في غزّة، فورين بوليسي، 11 آذار 2024، متاح على: www.foreignpolicy.com

الذكاء الاصطناعيّ والبيانات والأتمتة في الحرب

ذكر هذا التقرير في المقدّمة أنّنا نعيش في زمنٍ غير مسبوق. كشفت حرب إسرائيل المدمّرة على غزّة كيف أصبحت التقنيّات المختلفة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعيّ، وجمع البيانات الجماعيّة، والأتمتة سمات مركزيّة في العدوان المستمرّ. إنّه أمر غير مسبوق حقًّا، حيث نوثّق كيف يتمّ توظيف التطوّرات التكنولوجيّة الحديثة لتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق الرقميّة على نطاقٍ واسعٍ، ممّا يسهّل الأعمال التي يمكن تصنيفها على أنّها إبادة جماعيّة.

هناك مجالان يجب مناقشتهما من أجل الربط بين أعمال إسرائيل في غزّة، ودور شركات التكنولوجيا الكبرى. فمن ناحية، سننظر في نشر الجيش الإسرائيليّ لأنظمة توليد الأهداف بمساعدة الذكاء الاصطناعيّ[67]، والأسلحة ذاتيّة التشغيل[68]، ومستويات المراقبة العالية للغاية في غزّة[69]. من ناحية أخرى، سنناقش شركات التكنولوجيا الكبرى التي تدير الخدمات السحابيّة بالتعاون مع الجيش الإسرائيليّ[70] ومصنّعي الأسلحة الإسرائيليّين[71]. بالإضافة إلى ذلك، سننظر في الشركات التي تساعد، عن غير قصد، في جمع إسرائيل للبيانات الجماعيّة بسبب عدم وجود ضمانات للحقّ في الخصوصيّة للمستخدمين الفلسطينيّين المستضعفين والمعرّضين للخطر، على الرغم من التحذيرات حول كيفيّة استغلال البيانات لارتكاب انتهاكات للقانون الإنسانيّ الدوليّ[72].

في تشرين الثاني 2023، نظّمت الولايات المتّحدة إعلانًا سياسيًّا بشأن الاستخدام العسكريّ المسؤول للذكاء الاصطناعيّ والحكم الذاتيّ، أقرّته 50 ولاية اعتبارًا من شباط 2024. من الملفت أنّ إسرائيل، الحليف الرئيسيّ للولايات المتّحدة، لم تؤيّد الإعلان[73]. ينص الإعلان على أنّ الاستخدام العسكريّ للذكاء الاصطناعيّ يجب أن يكون أخلاقيًّا ومسؤولًا، ويجب أن يتوافق مع القانون الإنسانيّ الدوليّ، مضيفًا أنّ "النهج المبدئيّ للاستخدام العسكريّ للذكاء الاصطناعيّ يجب أن يشمل دراسة متأنّية للمخاطر والفوائد، كما يجب أن يقلّل من التحيّز والحوادث غير المقصودة"[74].

التكنولوجيات المتقدّمة لا تسهّل الانتهاكات المنهجيّة لحقوق الإنسان فحسب، بل أنّها تحدّ أيضًا من الرقابة البشريّة، ممّا يؤدّي إلى عمليّات قتل عشوائيّة وانتهاك للقانون الإنسانيّ الدوليّ على مستوى هائل. يمكن أن تتورّط شركات التكنولوجيا الكبرى، سواء عن قصد أو عن غير قصد، في الفظائع المستمرّة من خلال توفير الأدوات والبيانات و/أو البنية التحتيّة التي تمكّن من تشغيل تلك التقنيّات.

67. أبراهام، ي.، "لافندر": آلة الذكاء الاصطناعيّ التي توجّه موجة القصف الإسرائيليّة في غزّة، مجلّة +972، 3 نيسان 2024، متاح على: www.972mag.com
68. غزّة: إسرائيل تستخدم المروحيّات الرباعيّة بشكلٍ ممنهج لقتل الفلسطينيّين من مسافة قريبة، EuroMed Monitor، 19 شباط 2024، متاح على: www.reliefweb.int
69. فرنكل، س.، *إسرائيل تنشر برنامجًا موسّعا للتعرّف على الوجه في غزّة*، نيويورك تايمز، 27 آذار 2024، متاح على: www.nytimes.com
70. هاسكينز، ك.، العلاقات الخفيّة بين جوجل ومشروع Nimbus التابع لشركة أمازون والجيش الإسرائيليّ، Wired، 15 تمّوز 2024، متاح على: www.wired.com
71. بيدل، س.، شركات الأسلحة الإسرائيليّة طالبت شراء الخدمات السحابية من جوجل وأمازون، The Intercept، 1 أيّار 2024، متاح على: www.theintercept.com
72. بيدل، س.، تتيح هذه الثغرة غير المعلنة في واتساب للحكومات رؤية من تراسل، The Intercept، 22 أيّار 2024، متاح على: www.theintercept.com
73. وزارة الخارجيّة الأمريكيّة، الإعلان السياسيّ بشأن الاستخدام العسكريّ المسؤول للذكاء الاصطناعيّ والحكم الذاتيّ، 9 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.state.gov
74. المرجع نفسه

سوف نستكشف في هذا القسم كيفيّة ترابط الذكاء الاصطناعيّ وجمع البيانات والمراقبة والأتمتة، وكيف يؤثّر نشرها في سياق غزّة على الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، كما سيسلّط الضوء على ضرورة مساءلة شركات التكنولوجيا الكبيرة وتحديد لوائح صارمة لمنع استخدام هذه التقنيّات وإساءة استخدامها في ارتكاب الجرائم والانتهاكات الدوليّة لاتفاقيّة الإبادة الجماعيّة.

الذكاء الاصطناعيّ في وقت الحرب

خلال الحرب المستمرّة على غزّة، نشرت إسرائيل أنظمة توليد الأهداف التي تعمل بالذكاء الاصطناعيّ، مثل "لافندر" و "هَبسورا"[75] (البشارة) لأتمتة توليد أهداف القصف أو التصفية في غزّة. وصف الكشف الأوّليّ لمجلة +972 نظام الاستهداف الذي يعمل بالذكاء الاصطناعيّ بأنّه "مصنع للاغتيالات الجماعيّة"[76]، وكشفت مصادر إسرائيليّة أنّ نظام لافندر حدّد 37 ألف هدف محتمل بناءً على معلومات استخباراتيّة، وهي العمليّة التي أدّت إلى الموافقة على قتل أعداد كبيرة من المدنيّين الفلسطينيّين[77].

تمّ استخدام نظام استهداف إضافيّ يُسمّى "أين بابا؟" لتتبُّع مساكن عائلات الأفراد المستهدفين على وجد التحديد. كانت مخرجات الأنظمة المذكورة أعلاه هي مقتل آلاف الفلسطينيّين، معظمهم من النساء والأطفال، أو الأشخاص الذين لم يشاركوا في القتال[78]. قالت مصادر من المخابرات الإسرائيليّة لمجلّة +972 أنّه في الأسبوعين الأوّلين من الحرب، تمّ في البداية إدراج "عدّة آلاف" من الأهداف في برامج الاستهداف مثل "أين بابا؟"، وأضاف المصدر أنّه في النهاية، "كان الجميع مستهدفين [بإشارة من منظومة الذكاء الاصطناعيّ لافندر]". تتجلّى نتيجة قرارات برنامج الذكاء الاصطناعيّ في عدد القتلى في الأسابيع الستّة الأولى من الحرب، حيث تمّ قتل 14,800 فلسطينيّ في غزّة، من بينهم حوالي 6,000 طفل و4,000 امرأة[79].

تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعيّ، بما في ذلك "لافندر" و "هَبسورا" و "أين بابا؟" من خلال تحليل كمّيّات هائلة من البيانات لتحديد الأهداف المحتملة وتصنيفها بسرعة. يستخدم لافندر، الذي طوّرته الوحدة 8200 التابعة للجيش الإسرائيليّ، خوارزميّات التعلّم الآليّ لتحديد الأشخاص ووضعهم على قائمة القتل[80]. يركز نظام "هَبسورا" على تحديد المباني للهجمات، بينما تمّ استخدام "أين بابا؟" على وجه التحديد لتتبّع الأفراد المستهدفين وتنفيذ التفجيرات عند دخولهم مساكن عائلاتهم[81].

75. أبراهام، ي.، "مصنع اغتيالات جماعيّة": داخل القصف الإسرائيليّ المتعمّد لغزّة، مجلّة +972، 30 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.972mag.com
76. المرجع نفسه
77. أبراهام، ي.، "لافندر": آلة الذكاء الاصطناعيّ التي توجّه فورة القصف الإسرائيليّة في غزّة، مجلّة +972، 3 نيسان 2024، متاح على: www.972mag.com
78. المرجع نفسه
79. الأعمال القتالية في قطاع غزّة وإسرائيل | تقرير موجز بالمستجدّات رقم 50، مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة،25 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.ochaopt.org
80. أبراهام، ي.، "لافندر": آلة الذكاء الاصطناعيّ التي توجّه موجة القصف الإسرائيليّة في غزّة، مجلّة +972، 3 نيسان 2024، متاح على: www.972mag.com
81. المرجع نفسه

وفقًا لخبراء الأمم المتّحدة، فإنّ استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعيّ مثل "هّبسورا" و"لافندر"، ومع انخفاض الرقابة البشريّة، قد ساهم في عدد هائلٍ من القتلى والأضرار الجسيمة في المنازل والخدمات المدنيّة[82]. يشكّل التدمير المنهجيّ والواسع النطاق المذكور أعلاه جرائم ضدّ الإنسانيّة وجرائم حرب وأعمال إبادة جماعيّة، كما وصفتها مقرّرة الأمم المتّحدة الخاصّة المعنيّة بحالة قوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، السيدة فرانشيسكا ألبانيز[83].

تقنيّات المراقبة والتعرّف على الوجد في غزّة

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعيّ التي نناقشها هنا على البيانات التي يتمّ تغذيتها من خلال نظام المراقبة الإسرائيليّ المفروض على الفلسطينيّين في الأرض المحتلّة والمتزايد باستمرار. أصدر مركز حملة سابقًا تقريرًا بعنوان "صناعة أنظمة المراقبة الإسرائيليّة وحقوق الإنسان"، والذي يقدّم تحليلًا مفصّلًا لصناعة المراقبة الجماعيّة الإسرائيليّة وكيف لها تأثير ضارّ على حياة الفلسطينيّين[84]. يؤدّي استخدام برامج التجسّس وجمع بيانات وسائل التواصل الاجتماعيّ ومراقبة التعرّف على الوجه بشكلٍ منهجي إلى تآكل الحقوق الأساسيّة، مثل الخصوصيّة، والتجمّع، والتنقّل، وحرّيّة التعبير[85].

أدّى استخدام إسرائيل لتكنولوجيا المراقبة في غزّة إلى تعميق قدرتها على السيطرة على السكّان الفلسطينيّين ومراقبتهم. نُشرت هذه الأنظمة على نقاط التفتيش العسكريّة الإسرائيليّة داخل غزّة، على طول الطرق الرئيسيّة التي أُمر الفلسطينيّون باستخدامها للفرار جنوبًا[86]، وكان الهدف، وفقًا لضابط إسرائيليّ، هو إنشاء "قائمة قتل للأشخاص الذين شاركوا في هجوم 7 تشرين الأوّل"[87].

أنشأ برنامج التعرّف على الوجه الشامل الذي تمّ نشره في غزّة قاعدة بيانات للفلسطينيّين دون علمهم أو موافقتهم، باستخدام التكنولوجيا التي قدّمتها شركة "Corsight" الإسرائيليّة، وتفاخرت الشركة بقدرة تقنيّتها على التعرّف على الأشخاص، حتّى لو كان أقلّ من 50% من وجوههم مرئيًّا. ولكن، وفق شهادات جنود إسرائيليّين لصحيفة نيويورك تايمز، لم تكن هذه التقنيّات دقيقة دائمًا، وكثيرًا ما أشارت بشكلٍ خاطئٍ إلى مدنيّين غير متورّطين بالحرب على أنّهم مسلّحون مطلوبون[88]. أوضحت أخطاء برنامج التعرّف على الوجه المخاطر والانتهاكات الأخلاقيّة لاستخدام مثل هذه التقنيّات في منطقة حرب. تؤدّي النتائج الإيجابيّة الكاذبة إلى اعتقالات واستجوابات غير مشروعة. تجرّد هذه

82. المفوّضيّة السامية لحقوق الإنسان: غزّة: خبراء من الأمم المتّحدة يستنكرون الاستخدام المزعوم للذكاء الاصطناعيّ في غزّة ويدعون إلى اتّباع نهج تعويضيّ في إعادة الإعمار، 15 نيسان 2024، متاح على: www.ohchr.org
83. "تفصيل الإبادة الجماعيّة- تقرير المقرّرة الخاصّة المعنيّة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة منذ عام 1967"، مجلس حقوق الإنسان، 25 آذار2024، متاح على: www.ohchr.org
84. صناعة أنظمة المراقبة الإسرائيليّة وحقوق الإنسان، مركز حملة، كانون الأوّل 2023، متاح على: www.7amleh.org
85. المرجع نفسه
86. أطلقت إسرائيل بهدوء برنامجًا للتعرّف على الوجه على نطاق جماعيّ في قطاع غزّة، The Verge، 28 آذار 2024، متاح على: www.theverge.com
87. المرجع نفسه
88. فرنكل، س.، إسرائيل تنشر برنامجًا موسّعا للتعرّف على الوجه في غزّة، نيويورك تايمز، 27 آذار 2024، متاح على: www.nytimes.com

التقنيّات الفلسطينيّين من إنسانيّتهم من خلال معاملتهم كمجرّد بيانات، ممّا يدلّ على كيف أنّ انتهاك الخصوصيّة يساعد على نشر الخوف والصدمة بين السكّان الذين يعانون من عدوان غير مسبوق ومعاناة إنسانيّة لا يمكن تصوّرها.

استخدام إسرائيل لتقنيّات المراقبة الموسّعة ضدّ المدنيّين الفلسطينيّين، حتّى قبل 7 تشرين الأوّل، يخالف القانون الدوليّ. في تقريرٍ صادرٍ عن اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر في عام 2020، ذُكر أنّ أنظمة المراقبة تشكّل "عواقب إنسانيّة محتملة" على السكّان المدنيّين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكريّ، أي "استهدافهم واعتقالهم ومواجهة سوء المعاملة ... أو المعاناة من آثارٍ نفسيّة من الخوف من الخضوع للمراقبة"[89].

الانتهاكات الجسيمة لحق الفلسطينيّين في الخصوصيّة من خلال المراقبة الإسرائيليّة الموسّعة تؤدّي الآن إلى أتمتة عمليّات القتل في غزّة. المراقبة منتشرة لدرجة أنّه حتّى التفاعلات العاديّة تصبح نقاط بيانات تُستخدم للقمع والسيطرة، ممّا يزيد من تفاقم الضيق النفسيّ المستمرّ والصدمة.

أتمتة القتل

استخدم الجيش الإسرائيليّ خلال الحرب على غزّة بشكلٍ متزايدٍ طائرات صغيرة بدون طيّار، أو ذات مراوح أربع لشنّ هجمات مباشرة على الفلسطينيّين في غزّة، مما أدّى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى[90].

الطائرات بدون طيار، بما في ذلك نماذج مثل Matrice 600 وLaniuso، قابلة للحركة للغاية ومتعدّدة الاستخدامات، ومُجهّزة ببنادقٍ رشّاشةٍ وصواريخ[91]. تستخدم هذه الطائرات بدون طيار تقنيّات رقميّة متطوّرة وذكاء اصطناعيّ لتفتيش المباني بشكلٍ مستقلٍّ، وتتبّع الأفراد وتحديد هويّتهم، وتنفيذ المهام بأقلّ تدخّلٍ بشريٍّ، ممّا يمثّل تصعيدًا مخيفًا في أتمتة القتل.

أشار تقرير صادر في تشرين الثاني 2023 إلى أنّ هذه الطائرات المُسيّرة، المُزوّدة ببنادقٍ، كانت تجوب محيط مستشفيات غزّة، وتطلق رصاصة واحدة على الفرد، كما وصف ذلك الجرّاح البريطانيّ الفلسطينيّ، غسّان أبو ستّة[92]. توفّر شركة Elbit Systems – وهي شركة إسرائيليّة لتصنيع الأسلحة – هذه الطائرات بدون طيّار ذات الأربع مراوح للجيش الإسرائيليّ، والتي تتميّز بمنصّة الأسلحة

89. أتمتة الاحتلال: آثار نشر تقنيّات التعرف على الوجه في الأرض الفلسطينيّة المحتلة على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، اللجنة الدوليّة، كانون الأول/ديسمبر 2021، متاح على الموقع الشبكي التالي: international-review.icrc.org
90. غزّة: إسرائيل تستخدم المروحيّات الرباعيّة بشكلٍ ممنهجٍ لقتل الفلسطينيّين من مسافة قريبة، EuroMed Monitor، 19 شباط 2024، متاح على: www.reliefweb.int
91. المرجع نفسه
92. "قنّاصو الطائرات بدون طيّار" يطلقون النار على أهداف حول مستشفيات غزّة، كما يقول طبيب بريطانيّ مُحاصر، التلغراف، 13 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.telegraph.co.uk

التكتيكيّة Bird of Prey[93]. يتمّ تحميل المعلومات على هذا النظام جزئيًّا من قِبَل الذكاء الاصطناعيّ، وهو مصمّم ليتمّ حمله وتشغيله بواسطة جنديّ واحد. وفقًا لإصدار شباط 2024 الصادر عن Elbit Systems، فإنّ التعرّف على الهدف المستقلّ المتكامل (integrated autonomous target recognition- ATR) يُمكّن الطائرات بدون طيار من اكتشاف الأفراد وتصنيفهم وتتبّعهم بشكلٍ مستقلٍّ، على الرغم من أنّ الإذن البشريّ مطلوب لتنفيذ الضربة[94].

وثق المرصد الأورومتوسطيّ لحقوق الإنسان العديد من الحوادث التي استهدفت فيها هذه الطائرات المُسيّرة المدنيّين بشكلٍ مباشرٍ.[95] بما في ذلك الأطفال وكبار السن[96]. هذه الحوادث هي جزء من نمطٍ أوسع من عمليّات القتل المتعمّد التي تنفّذها طائرات بدون طيّار، وغالبًا ما تستهدف المدنيّين العزّل في منازلهم، والشوارع، والأماكن العامّة.

بالإضافة إلى الأذى الجسديّ، تساهم هذه الطائرات بدون طيّار في الحرب النفسيّة، وتصف التقارير حالات قامت فيها طائرات إسرائيليّة بدون طيّار بتشغيل تسجيلات لنساء وأطفال يصرخون طلبًا للمساعدة لجذب الناس إلى الخارج، مما يعرّضهم لضربات مستهدفة[97].

التأثير النفسيّ لهذه الأسلحة ذاتيّة التشغيل عميق. القدرات الرقميّة لهذه الطائرات بدون طيّار، إلى جانب قدرتها على شنّ ضربات مفاجئة ومميتة، تخلق جوًّا من الخوف الدائم وانعدام الأمن بين السكان في غزّة. لا تشكّل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الإنسانيّ الدوليّ فحسب، بل تسلّط الضوء أيضًا على الآثار المروّعة للأسلحة ذاتيّة التشغيل على حقوق الإنسان. يؤكّد نشر التقنيّات الرقميّة وتقنيّات الذكاء الاصطناعيّ في الحرب على التقاطع الحاسم بين الحقوق الرقميّة وحقوق الإنسان، مما يوضّح الحاجة الملحّة إلى لوائح دوليّة تحمي الحقوق الرقميّة وحقوق الإنسان، خاصّةً في أوقات الحرب.

دور شركات التكنولوجيا الكبرى

تعتمد أنظمة المراقبة والتقنيّات الذكاء الاصطناعيّ والأسلحة المستقلّة بشكلٍ كبيرٍ على كميّات هائلة من البيانات، والتي غالبًا ما يتمّ تخزينها ومعالجتها في السحابة. يمكن لشركات التكنولوجيا الكبرى توفير الخدمات السحابيّة اللازمة لمعالجة الحجم الهائل من البيانات المطلوبة لهذه التقنيّات، ممّا يسهّل كل شيء، من المراقبة في الوقت الفعليّ، إلى نشر الأسلحة ذاتيّة التشغيل.

93. هل استدرج الجيش الإسرائيليّ الفلسطينيّين وأطلق النار عليهم باستخدام طائرات بدون طيّار تُشغّل تسجيلات لأطفال يبكون؟، Snopes، 26 نيسان 2024، متاح على: www.snopes.com
94. ستطلق Elbit Systems أنظمة UAS الجديدة الحديثة في معرض سنغافورة للطيران، Elbit Systems، 12 شباط 2024، متاح على: www.elbitsystems.com
95. غزّة: إسرائيل تستخدم المروحيّات الرباعيّة بشكلٍ ممنهج لقتل الفلسطينيّين من مسافة قريبة، EuroMed Monitor، 19 شباط 2024، متاح على: www.reliefweb.int
96. الجيش الإسرائيليّ يوسّع نطاق استخدامه للمروحيّات الرباعيّة لقتل المزيد من المدنيّين الفلسطينيّين، EuroMed Monitor، 4 حزيران 2024، متاح على: www.reliefweb.int
97. القتل على الطيّار الآلي: كيف تقرّر الطائرات الإسرائيليّة بدون طيّار الحياة والموت في فلسطين، Gender IT، 18 تمّوز 2024، متاح على: www.genderit.org

بدون دعم الحوسبة السحابيّة من شركات التكنولوجيا مثل جوجل وأمازون، ستستصعب إسرائيل تشغيل تقنيّاتها العسكريّة الواسعة القائمة على البيانات[98]. توفر الخدمات السحابيّة قابليّة التوسّع والقوّة الحسابيّة اللازمة للتعامل مع الخوارزميّات المعقّدة وتدفّق البيانات الكبيرة التي تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من أنظمة الذكاء الاصطناعيّ والمراقبة. يسلّط هذا التعاون الضوء على التواطؤ المحتمل للتكنولوجيا الكبرى في تمكين ودعم العمليّات العسكريّة التي تؤدّي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. سيتعمّق القسم التالي في الأدوار المحدّدة التي تلعبها هذه الشركات والآثار المترتّبة على مشاركتها في البنية التحتيّة العسكريّة الإسرائيليّة.

مشروع نيمبوس (Nimbus) التابع لجوجل وأمازون

أمن خلال مشروع نيمبوس، أقامت أمازون وجوجل تعاونًا مثيرًا للجدل مع الجيش الإسرائيليّ ووزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، من خلال عقد حوسبة سحابيّة مرتبط بتسهيل عمليّات الجيش الإسرائيليّ بقيمة 1.2 مليار دولار[99]. يثير التعاون بين شركات التكنولوجيا الكبرى هذه والجيش الإسرائيليّ مخاوف بشأن اختراق عميق للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، ولا سيّما الحقّ في الخصوصيّة.

نقلت وسائل الإعلام الإسرائيليّة تصريحًا عن رئيس مديريّة السايبر الوطنيّة الإسرائيليّة، غابي بورتنوي في مؤتمرٍ مخصّصٍ لمشروع نيمبوس أُجري في شهر شباط، أنّ لهذا العقد فضل في مساعدة المجهود العسكريّ الإسرائيليّ في غزّة بعد 7 تشرين الأوّل. وقال بورتنوي "تحدث أمور استثنائيّة في المعركة بسبب سحابة نيمبوس العامّة، وهي أمور لها تأثير على النصر"، مضيفًا "ولن أشارك التفاصيل"[100].

يوفّر مشروع نيمبوس بنية تحتيّة مهمّة تدعم تخزين البيانات والتعلّم الآليّ وتطبيقات الذكاء الاصطناعيّ، والتي يتضمّن مداها إمكانات الذكاء الاصطناعيّ، مثل التعرّف على الوجه وتحليل المشاعر[101]. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لوثيقة مشتريات الحكومة الإسرائيليّة، طُلب من مصنعيْ أسلحة مملوكيْن من قِبَل دولة إسرائيل، المسؤولين عن تصنيع طائرات بدون طيّار، وصواريخ، وغيرها من الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل لقصف غزّة، استخدام أمازون وجوجل لتلبية احتياجات الحوسبة السحابيّة[102].

أفادت وسائل الإعلام الإسرائيليّة أنّه في مؤتمر "تكنولوجيا المعلومات من أجل جيش الدفاع الإسرائيليّ" الذي عُقد في تمّوز 2024 في ريشون لتصيون، قدّمت العقيد راحيلي دمبينسكي، قائدة وحدة "مَمرام"

98. سايب، ا.، إرهاب شركات التكنولوجيا الكبيرة: بالنسبة للفلسطينيّين، نهاية العالم بسبب الذكاء الاصطناعيّ موجودة بالفعل، العربي الجديد، 24 تمّوز 2024، متاح على: www.newarab.com
99. بيريجو، ب.، حصري: عقد جوجل يُظهر صفقة مع وزارة الدفاع الإسرائيليّة، Time، 12 نيسان 2024، متاح على: www.time.com
100. هاسكينز، ك.، العلاقات الخفيّة بين جوجل ومشروع Nimbus التابع لشركة أمازون والجيش الإسرائيليّ، Wired، 15 تمّوز 2024، متاح على: www.wired.com
101. المرجع نفسه
102. بيدل، س.، شركات الأسلحة الإسرائيليّة طالبت شراء الخدمات السحابية من جوجل وأمازون، The Intercept، 1 أيّار 2024، متاح على: www.theintercept.com

(مركز الحوسبة ونظم المعلومات)، وهي وحدة تكنولوجيا المعلومات في الجيش الإسرائيليّ، معلومات مهمّة حول الاستخدام الموسّع للجيش للخدمات السحابيّة العامّة خلال الحرب المستمرّة في غزّة[103]. سلّطت العقيد دمبينسكي الضوء على الطلب غير المسبوق على قوّة الحوسبة الذي نشأ، لا سيّما في 27 تشرين الأوّل 2023، عندما أدّت الاستعدادات لغزو برّيّ واسع النطاق على غزّة إلى إرهاق التحميل على النظام، وكشفت أنّه لمواجهة هذه التحدّيات، انتقل الجيش لاستخدام خدمات أمازون الإنترنتيّة (AWS)، وخدمات سحابة جوجل وميكروسوفت[104]. بحسب ما ورد، كان هذا التحوّل بسبب مجموعة واسعة من الخدمات التي يقدّمها هؤلاء المزوّدون، بما في ذلك إدارة البيانات الضخمة وأدوات الذكاء الاصطناعيّ. هذا يتناقض مع تصريحات جوجل السابقة التي تزعم: "عقد نيمبوس مخصّص لأعباء العمل التي تعمل على منصّتنا التجاريّة [جوجل] من قِبَل وزارات الحكومة الإسرائيليّة، مثل وزارة الماليّة، والصحّة، والمواصلات، والتعليم. عملنا ليس موجّهًا إلى أعباء عمل عسكريّة حسّاسة للغاية أو سرّيّة ذات صلة بالأسلحة أو أجهزة الاستخبارات"[105].

علاوة على ذلك، أظهر تحقيق أجرته مؤخّرًا مجلّة +972 أنّ تعاون الجيش الإسرائيليّ مع AWS وثيق بشكلٍ خاصٍّ، حيث أنّ عملاق السحابة يزوّد مديريّة المخابرات في الجيش الإسرائيليّ بمزرعة خوادم تستخدم لتخزين كمّيّات كبيرة من البيانات الاستخباراتية التي تمّ جمعها من خلال المراقبة المكثّفة للفلسطينيّين في غزّة[106]. كشف التحقيق أنّ هذا التعاون بين AWS والجيش الإسرائيليّ مكّن من معالجة وتخزين مليارات البيانات الحسّاسة التي تمّ استخدامها لتأكيد الغارات الجويّة، والتي أسفر بعضها عن مقتل وإصابة مدنيّين فلسطينيّين[107].

بالنظر إلى ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان، مثل عمليّات القتل خارج نطاق القضاء والعقاب الجماعيّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، فإن استخدام الجيش الإسرائيليّ لتحليلات البيانات المتقدّمة والخدمات السحابيّة يضع دور شركات التكنولوجيا الكبرى هذه في دائرة الضوء. أثار مشروع نيمبوس احتجاجات من الموظّفين في كل من جوجل وأمازون[108]، الذين يحتجّون ويدّعون بأنّ شركاتهم متواطئة في الأعمال العسكريّة الإسرائيليّة والظلم المنهجيّ ضدّ الفلسطينيّين[109]. ردًّا على الاحتجاجات، طردت جوجل 50 موظّفًا لاحتجاجهم على مشروع نيمبوس[110].

بالإضافة إلى مشاركتها في مشروع نيمبوس، أظهرت جوجل علاقتها المستمرّة مع الجيش الإسرائيليّ من خلال رعاية مؤتمر "تكنولوجيا المعلومات من أجل جيش الدفاع الإسرائيليّ"[111]. عُقد هذا المؤتمر في

103. منذ بداية الحرب: واجهت وحدت مَمرام أكثر من 3 مليار محاولة هجوم سيبرانيّ، مجلّة حاسوب إسرائيليّة، 10 تمّوز 2024، متاح على: www.pc.co.il
104. المرجع نفسه
105. حصري: موظّفو جوجل يثورون على عقد بقيمة 1.2 مليار دولار مع إسرائيل، تايم، 8 نيسان 2024، متاح على: www.time.com
106. أبراهام، ي، "اطلبوا من أمازون": كيف يقوم عمالقة التكنولوجيا بتخزين البيانات الجماعيّة لحرب إسرائيل، مجلّة +972، 4 آب 2024، متاح على: www.972mag.com
107. المرجع نفسه
108. نشطاء يعطّلون مؤتمر أمازون حول عقد بقيمة 1.2 مليار دولار مع إسرائيل، Wired، 26 حزيران 2024، متاح على: www.wired.com
109. بيان من موظّفي جوجل الذين ينظّمون حملة No Tech for Apartheid حول فصل جوجل 50 موظّفًا، Medium، 23 نيسان 2024، متاح على: www.medium.com
110. المرجع نفسه
111. بيدل. س.، خطّطت جوجل لرعاية مؤتمر جيش الدفاع الإسرائيليّ الذي ينفي الآن أن تكون جوجل راعية له، The Intercept، 25 تمّوز 2024، متاح على: www.theintercept.com

10 تمّوز 2024 في ريشون لتصيون، وجمع شركات التكنولوجيا العالميّة لدعم الجيش الإسرائيليّ. على الرغم من إزالة شعار جوجل من قائمة الرعاة في اللحظة الأخيرة، إلّا أنّ الوثائق الداخليّة التي اطّلعت عليها The Intercept تؤكّد أنّ جوجل كانت في البداية راعيًة مشاركة، ممّا يسلّط الضوء على علاقاتها العميقة مع الجيش المتورّط في العدوان العنيف ضدّ الفلسطينيّين[112].

تمتدّ الآثار المترتّبة على تعاون جوجل وأمازون إلى ما هو أبعد من التطبيقات العسكريّة المباشرة، وتطرح أسئلة أوسع حول دور شركات التكنولوجيا في العدوان الإسرائيليّ المستمرّ، ومسؤوليّتها تجاه دعم حقوق الإنسان.

البيانات الوصفيّة (Metadata) وحماية الحقّ في الخصوصيّة

واجهت منصّات ميتا بشكلٍ عام، وواتساب بشكلٍ خاصّ، تدقيقًا كبيرًا بشأن نقاط الضعف التي يمكن استغلالها من قِبل جهات فاعلة حكوميّة مثل إسرائيل، ممّا يساعد، عن غير قصد، حرب إسرائيل المستمرّة على غزّة. في كتابٍ نُشر في أيّار 2021، حدّد يوسي سريئيل، رئيس وحدة الاستخبارات 8200 في الجيش الإسرائيليّ، نظامًا مشابهًا لنظام لافندر يعتمد على خوارزميّات الذكاء الاصطناعيّ والتعلّم الآلي لتحديد الأهداف المحتملة، بما في ذلك كيفيّة استخدام بيانات واتساب الوصفيّة لبناء قاعدة بيانات شاملة عن الفلسطينيّين[113]. يفصّل الكتاب كيف يمكن استخدام البيانات الوصفيّة، بما في ذلك عضويّة مجموعات واتساب وأنماط الاتّصال، من بين "مئات الآلاف" من الميزات، لتعيين تقييمات للأفراد، والإشارة إليهم على أنّهم متشدّدون محتملون[114].

في آذار 2024، أصدر فريق الأمن الداخليّ في واتساب تحذيرًا بشأن شكل خطير من أشكال المراقبة الحكوميّة على التطبيق، على الرغم من التشفير القويّ فيه. وفقًا لتقييم التهديد الداخليّ الذي حصل عليه The Intercept، يمكن للحكومات تجاوز تشفير واتساب من خلال "تحليل حركة المرور"، وهي تقنيّة تتضمّن مراقبة حركة المرور على الإنترنت لتحديد المستخدمين الذين يتواصلون، وعضويّات مجموعاتهم، وربّما مواقعهم[115].

تشكّل ثغرة واتساب خطرًا شديدًا على السكّان المعرّضين للخطر، وخاصّةً الفلسطينيّين في غزّة. يشير التقييم إلى أنّ ميتا يجب أن تقرّر ما إذا كانت ستعطي الأولويّة لوظائف تطبيق الدردشة الخاصّ بها، أو سلامة شريحة مستضعفة من مستخدميها. عندما يمكن الاستفادة من الاتّصالات المشفّرة لتغذية أنظمة الاستهداف التي تعمل بالذكاء الاصطناعيّ، أعرب موظّفو ميتا عن قلقهم من أنّ منتج الشركة واستجابتها غير الكافية لتقييم التهديد قد يضع الأبرياء في مرمى الجيش الإسرائيليّ[116].

112. المرجع نفسه
113. ديفيز، ه. وماكيرنان، ب.، رئيس المخابرات الإسرائيليّة يكشف هويّته الحقيقيّة في هفوة أمنيّة عبر الإنترنت، الغارديان، 5 نيسان 2024، متاح على: www.theguardian.com
114. أبراهام، ي.، "لافندر": آلة الذكاء الاصطناعيّ التي توجّه فورة القصف الإسرائيليّة في غزّة، مجلّة +972، 3 نيسان 2024، متاح على: www.972mag.com
115. بيدل، س.، تتيح ثغرة واتساب غير المعلنة هذه للحكومات رؤية من تراسل، The Intercept، 22 أيّار 2024، متاح على: www.theintercept.com
116. المرجع نفسه

في حين أنّ انتهاك الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة من قِبَل ميتا قد نوقش باستفاضة في القسم السابق حول دور المنصّات الرقمية، فإنّ تجاهل ميتا للتحذيرات الداخليّة وعدم كفاية الضمانات للحقوق الرقميّة للمستخدمين الفلسطينيّين قد ساهم في استغلال البيانات الوصفيّة لواتسآب من قِبَل إسرائيل، ممّا يعرّض سلامة المستخدمين الفلسطينيّين المستهدفين للخطر. يجب أن تكون هناك حماية قويّة وإعادة تقييم لالتزامات الشركة في مجال حقوق الإنسان وسط الحرب المستمرّة على غزّة.

انقطاع الإنترنت والاتّصالات اللاسلكيّة كأسلوب حرب غير قانونيّ

انقطاع الاتّصالات وسط الحرب المستمرّة على غزّة

خلال حملتها العسكريّة المستمرة ضد غزّة، والتي اعتبرتها محكمة العدل الدوليّة كإبادة جماعيّة معقولة[117]، دأبت إسرائيل على عرقلة خدمات الإنترنت والاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة الحيويّة للسكّان الفلسطينيّين، بما في ذلك استهداف منشآت الاتّصالات الحيويّة. على وجه الخصوص، استخدمت السلطات الإسرائيليّة الوصول إلى الإنترنت وغيره من أشكال الاتّصالات في غزّة كسلاح، والتي عانت من انقطاع الاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة في 15 حالة على الأقلّ منذ تشرين الأوّل 2023، وفقًا لبيانات صادرة عن NetBlocks[118] وشركة الاتّصالات الفلسطينيّة[119].

ممّا يثير القلق بشكلٍ خاصّ التعطيل المتعمّد والمدبّر أحيانًا للوصول إلى الإنترنت وقنوات الاتصال، الأمر الذي لا ينتهك الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة فحسب، بل يُستخدم أيضًا كوسيلة لدفع الحملة العسكريّة الإسرائيليّة ضدّ غزّة. تؤدّي هذه الأعمال أيضًا إلى تفاقم الحالة الإنسانيّة الكارثيّة أصلًا للسكّان الفلسطينيّين المتضرّرين وتعيق قدرتهم على الوصول إلى المعلومات الحيويّة، والتواصل مع الآخرين، والتماس المساعدة في أوقات الحاجة.

منذ 8 تشرين الأوّل 2023، شهدت غزّة انخفاضًا كبيرًا في الاتصال بالإنترنت واضطرابات في خدمات الاتّصالات. يعزى ذلك في المقام الأوّل إلى الاستهداف المتعمّد من جانب إسرائيل للهياكل الأساسيّة المدنيّة للاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة، ولموظّفي شركات الاتّصالات، وللاضطرابات الفنّيّة في الخدمات؛ والقطع التامّ عن إمدادات الكهرباء عن غزّة؛ وعرقلة دخول إمدادات الوقود اللازمة لتشغيل مولّدات شركة الاتّصالات.

في 9 تشرين الأوّل 2023، أعلن وزير الدفاع الإسرائيليّ، يوآف غالانت، أنّه أمر بفرض حصارٍ كاملٍ على قطاع غزّة، وأضاف: "لن تكون هناك كهرباء ولا طعام ولا وقود، كلّ شيء مغلق"[120]. نتيجةً لذلك، تعرّضت مراكز الكهرباء ومحطّات الاتّصالات لهجمات إسرائيليّة، ممّا يهدّد بعزل القطاع عن العالم الخارجيّ وخلق حالة من الذعر على نطاقٍ واسعٍ.

117. الأمر المتعلّق بتطبيق اتفاقيّة منع جريمة الإبادة الجماعيّة في قطاع غزّة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل)، محكمة العدل الدوليّة، 26 كانون الثاني 2024، متاح على: www.icj-cij.org
118. NetBlocks، الحساب الرسميّ على منصّة إكس، https://x.com/netblocks
119. مجموعة الاتصالات الفلسطينيّة، الحساب الرسمي على منصّة إكس، https://x.com/paltelco
120. فابيان، ا.، *وزير الدفاع يعلن "حصارًا كاملًا" لغزّة: لا كهرباء ولا طعام ولا وقود*، *تايمز أوف إسرائيل*، 9 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.timesofisrael.com

وفقًا لرصد قامت به NetBlocks، منذ بداية الحملة العسكريّة الإسرائيليّة على غزّة، مرّ الفلسطينيّون بما لا يقلّ عن 15 انقطاع في الاتّصالات السلكية واللاسلكية، امتدّت من 27 إلى 29 تشرين الأوّل، ومن 31 تشرين الأوّل إلى 1 تشرين الثاني، ومن 5 إلى 6 تشرين الثاني، ومن 16 إلى 17 تشرين الثاني، ومن 4 إلى 5 كانون الأوّل، ومن 14 إلى 17 كانون الأوّل، ومن 20 إلى 21 كانون الأوّل، ومن 26 إلى 27 كانون الأوّل، ومن 12 إلى 19 كانون الثاني، ومن 22 إلى 24 كانون الثاني، وفي 5 آذار، وفي 12 آذار، وفي نيسان، وفي 12 أيّار، وفي 25 أيّار، وفي 25 أيّار، وفي 25 أيّار، وفي 25 أيّار[121].

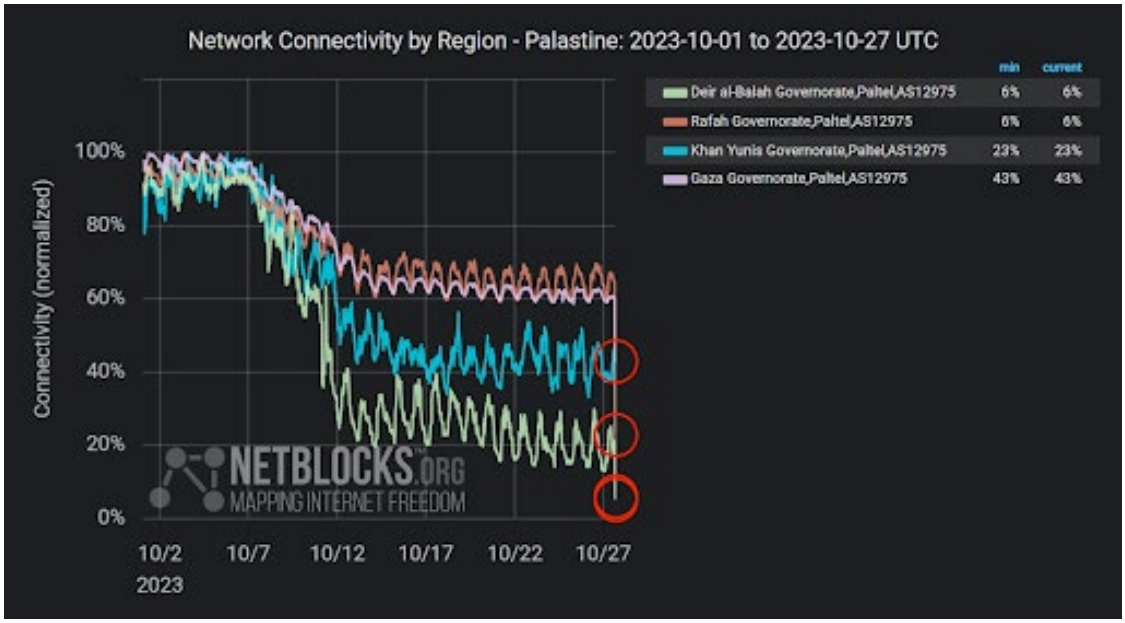

استهدفت الغارات الجويّة الإسرائيليّة أو دمّرت مكاتب تابعة لبعض مزوّدي خدمة الإنترنت العاملين في غزّة، بما في ذلك شركة الاتّصالات الفلسطينيّة وشركة جوّال، في تجاهل تامّ للقانون الإنسانيّ الدوليّ[122]. تفوض القاعدة 7 من قواعد بيانات القانون الدوليّ الإنسانيّ أطراف النزاع بالتمييز بين الأهداف المدنيّة والعسكريّة، وتحظر أيّ هجوم على الأهداف المدنيّة، كما تحظر القاعدتان 11 و12 الهجمات العشوائيّة التي لا تُوجّه إلى هدفٍ عسكريٍّ محدّدٍ، والتي لا تميّز بين الأهداف المدنيّة والعسكريّة. أدّت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتيّة المستهدفة والهجمات المباشرة على منشآت الاتّصالات من قِبَل القوّات الإسرائيليّة إلى إغلاقٍ كاملٍ للإنترنت، ممّا أثّر بشكلٍ مباشرٍ على المدنيّين في غزّة والضفّة الغربيّة[123]. بالإضافة إلى ذلك، أدّى القصف العنيف من الغارات الجويّة الإسرائيليّة إلى خسائر عرضيّة في الوصول إلى الإنترنت والاتصال لـ 2.3 مليون من سكّان غزّة، ويتعارض مع القاعدة الأساسيّة للتناسب على النحو المنصوص عليه في القاعدة 14 من القانون الدوليّ الإنسانيّ العرفيّ.

121. المصدر NetBlocks وCloudflare Radar، تحديثات مباشرة على منصّة إكس، تمّ الوصول إليها آخر مرّة في 14 تمّوز 2024، متاح على: www.x.com
122. بورغيس، م.، تدمير الإنترنت في غزّة قد اكتمل، Wired، 27 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.wired.com
123. فلسطين غير متّصلة: كيف تعطّل إسرائيل الإنترنت في غزّة، Access Now، 10 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.accessnow.org

تعمّد محاولة إسرائيل حرمان الفلسطينيّين من حقّ الوصول إلى المعلومات يؤكّده استهدافها وقتلها للعمّال الفلسطينيّين الذين خاطروا بحياتهم وأطرافهم لإصلاح البنية التحتيّة للاتّصالات المتضرّرة[124]. على الرغم من أنّ شركات مثل "بالتل" قد ابتكرت وسائل وبذلت جهودًا عنيدة لإبقاء سكان غزّة على اتّصال، مثل مدّ الكابلات في عمق الأرض، إلا أنّها محرومة من إمدادها بالوقود من قِبَل إسرائيل، وأعلنت في تشرين الثاني شركة الاتّصالات الفلسطينيّة، التي استُهدف مكتبها المشترك مع شركة جوّال بالغارات الجويّة الإسرائيليّة[125]، أنّها ستتوقّف تمامًا عن الاتّصالات بسبب استنفاد احتياطات الوقود المتوفّرة لديها[126].

السياق التاريخيّ والأثر الإنسانيّ لانقطاع الاتّصالات

على مدى العقود الماضيّة، منعت إسرائيل باستمرار تطوير بنية تحتية للاتّصالات السلكية واللاسلكيّة المستدامة ذاتيًّا في فلسطين، وتفرض قيودًا على دخول التقنيّات الأساسيّة اللازمة لتشغيل البنية التحتيّة للاتّصالات في غزّة. تصاعدت حملة القمع الإسرائيليّة على البنية التحتيّة الفلسطينيّة في عام 2007 في أعقاب الإغلاق والحصار غير القانونيّين اللذين تفرضهما إسرائيل على غزّة، كما تمنع السلطات الإسرائيليّة دخول المواد التي تعتبر "مزدوجة الاستخدام"، ممّا يحدّ من عمل مزوّدي خدمات الإنترنت ويحدّ من الحقوق الرقميّة للشعب الفلسطينيّ[127].

خلال فترات انقطاع الإنترنت والاتّصالات، يجد 2.3 مليون فلسطينيّ في غزّة أنفسهم معزولين عن بقيّة العالم وغير قادرين على التواصل مع أحبّائهم أو طلب المساعدة، ممّا يتركهم في حالةٍ دائمةٍ من الرعب، والذعر، والخوف على سلامتهم وسلامة أُسرهم. لا يؤدّي انقطاع التيّار الكهربائيّ إلى قطع خطوط الاتّصال الحيويّة فحسب، بل يعرقل أيضًا الوصول إلى الخدمات الأساسيّة، بما في ذلك الفِرَق الطبّيّة وفِرَق الإنقاذ. نتيجة لذلك، تواجه سيّارات الإسعاف وفِرَق الدفاع المدنيّ تحدّيات كبيرة في الوصول إلى المدنيّين المصابين، ممّا يبقي الكثيرين محاصرين تحت الأنقاض دون الحصول على مساعدة طبّيّة عاجلة. تشير التقديرات المحافظة إلى أنّ هناك أكثر من 10,000 فلسطينيّ عالقين تحت الأنقاض، يُفترض أنّ معظمهم لقوا حتفهم[128]. أفادت وزارة الصحة الفلسطينيّة في غزّة بأنّ الهجمات الإسرائيليّة قتلت أكثر من 1,200 فلسطينيّ خلال انقطاع التيّار الكهربائيّ الذي استمر من 19-12 كانون الثاني.

124. أبطال الاتصالات يخاطرون بحياتهم وأطرافهم تحت القنابل الإسرائيليّة، الجزيرة، 21 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.aljazeera.com
125. منشور في منصّة إكس، 9 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.x.com
126. شركات الاتّصالات في غزّة تحذّر من انقطاع التيّار الكهربائيّ وسط الهجمات الإسرائيليّة، الجزيرة، 15 تشرين الثاني 2023، متاح على: www.aljazeera.com
127. القيود المشدّدة على دخول مواد البناء تؤخّر استكمال مشاريع الإسكان في غزّة، مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة، 13 كانون الأوّل 2016، متاح على: www.ochaopt.org
128. يخشى أنّ 10,000 شخص دُفِنوا تحت الأنقاض في غزّة، أخبار الأمم المتّحدة، 2 أيّار 2024، متاح على: www.news.un.org

أعاق إغلاق الاتّصالات بشكلٍ كبير إيصال المساعدات الإنسانيّة إلى غزّة، وفي جميع أنحاء غزّة، وقد أثّر ذلك بشكلٍ كبير على عمل العاملين في مجال الطوارئ الصحّيّة، ولا سيّما من منظّمة الصحّة العالميّة، حيث أفادت التقارير بأنّها فقدت الاتصال بموظّفيها ومرافِقها الصحّيّة، فضلًا عن الشركاء في المجال الإنسانيّ في الميدان وسط قصف إسرائيل المتفاقم لخطوط التغذية، والأبراج، والشبكات. أعرب تيدروس أدانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظّمة الصحّة العالميّة، عن قلقه بشأن سلامة العاملين في المجال الإنسانيّ، وكذلك محنة المرضى الذين يحتاجون إلى المساعدة الطبّيّة وسط انقطاع الاتصالات[129].

المساءلة والعقبات التي تعترّض توثيق حقوق الإنسان

يشكّل انقطاع الاتّصالات والإنترنت عقبة كبيرة أمام توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في غزّة لغرض المساءلة، وهذا يؤكد أيضًا العلاقة بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانقطاع الاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة. بدون الوصول إلى قنوات اتّصال موثوقة وأدوات توثيق عبر الإنترنت، يصبح من الصعب على منظّمات حقوق الإنسان مراقبة المسؤولين عن الانتهاكات ضدّ السكّان الفلسطينيّين والإبلاغ عنهم ومحاسبتهم. تزيد فترات التعتيم هذه من التعتيم على الحقيقة، وتعيق الجهود الرامية إلى ضمان العدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في غزّة.

في الواقع، يمكّن انقطاع الاتّصالات إسرائيل من إخفاء الفظائع الجماعيّة التي تُرتكب ضد الفلسطينيّين في غزّة وإدامة إفلاتها المستمرّ من العقاب. من خلال قطع قنوات الاتّصال، تقيّد إسرائيل تدفّق المعلومات من الوصول إلى العالم الخارجيّ، وتسيطر بشكلٍ فعّالٍ على الرواية وتقلّل من التدقيق الدوليّ في أعمالها. هذا القمع المتعمّد للاتّصالات لا يحمي إسرائيل من المساءلة فحسب، بل يديم أيضًا معاناة الفلسطينيّين من خلال عرقلة الجهود الرامية إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها. وهكذا، فإنّ انقطاع الاتصالات هو بمثابة أداة لإسرائيل للحفاظ على هيمنتها والتهرّب من المساءلة عن أفعالها في غزّة.

انتهاك القانون الدوليّ الإنسانيّ

تقنّن اتفاقيّة جنيف الرابعة لعام 1949 الحماية الخاصّة للأشخاص المحميّين في الأراضي المحتلة. إسرائيل، كقوّة احتلال، مكلّفة بموجب المادّة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة بضمان توفير الاحتياجات الأساسيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، بما في ذلك قطاع غزّة. وفقًا للجنة الصليب الأحمر الدوليّة، تشمل الخدمات الأساسيّة اللازمة لبقاء السكّان المدنيّين الكهرباء، والصحّة، والمياه، والاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة. تتطلّب هذه الخدمات ثلاثة مكوّنات كي تعمل: الأشخاص (مثل موظّفي شركة

129. منظّمة الصحة العالميّة تفقد الاتّصال بالموظّفين والعاملين في مجال الصحّة في غزّة مع انقطاع الاتّصالات، Middle East Monitor، 28 تشرين الأوّل 2023، متاح على: www.middleeastmonitor.com

الخدّمات وعمّال الاتّصالات ومهندسي الإصلاح) والأجهزة (مثل خطوط الاتّصالات الخلويّة ومكاتب الاتّصالات والمولِّدات) والمواد الاستهلاكيّة (مثل الوقود)[130]. تمكّن العناصر الثلاثة من تشغيل نظام الخدمات الأساسيّة وتعتبر حاسمة، ولذا يؤثّر تدمير أيّ من العناصر الحاسمة المذكورة أعلاه على تقديم الخدمات الأساسيّة اللازمة لمعيشة المدنيّين خلال النزاعات المسلّحة، وبالتالي، فهو محظور بموجب القانون الإنسانيّ الدوليّ.

إنّ مسؤوليّة "ضمان توفير" الاحتياجات الأساسيّة هي التزام إيجابيّ، بما في ذلك مسؤوليّة حماية الحقوق الرقميّة في غزّة لأنّ الوصول إلى الاحتياجات الأساسيّة والإغاثة الطبّيّة أمر طارئ لحقّ ملايين الفلسطينيّين الأبرياء في التواصل أثناء الحصار في قطاع غزّة. تلعب خدمات الإنترنت دورًا مهمًّا في عمل العاملين في مجال الصحّة في حالات الطوارئ، وتقديم المساعدة، والتواصل بين العائلات والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانيّة، وقد أعاقت الهجمات المتعمّدة التي تشنّها إسرائيل على شبكات الاتّصالات الأساسيّة وصول المدنيّين إلى هذه الضروريّات الأساسيّة.

تحظر المادّة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة صراحة العقوبات الجماعيّة والإرهاب والترهيب الذي تفرضه إسرائيل على الحقوق الرقميّة والبنية التحتيّة لجميع السكّان المدنيّين في فلسطين. يشكّل تدمير إسرائيل للبنية التحتيّة المدنيّة "عقابًا جماعيًّا" لأنّه يستهدف بشكلٍ تعسفيٍّ جميع السكّان المدنيّين. في 31 تشرين الأوّل 2023، وبعد ثلاث أسابيع فقط من الهجمات الإسرائيليّة على غزّة، أغلق 15 من أصل 19 مزوّدًا لخدمة الإنترنت تمامًا، ممّا خلق حالة من الذعر على نطاقٍ واسعٍ بين السكّان الفلسطينيّين[131]، وقد فرضت إسرائيل حصارًا عسكريًّا كاملًا على غزّة، ممّا حرم السكّان المدنيّين من الغذاء والماء والإمدادات الطبّيّة والوقود، وتفاقم هذا الوضع بسبب الهجمات على البنية التحتيّة للاتّصالات التي تهدف إلى خلق الخوف والذعر على نطاقٍ واسعٍ بين الفلسطينيّين في غزّة.

استخدمت إسرائيل انقطاع الاتّصالات كسلاح حرب، وهذا أمر غير قانونيّ. ممّا يثير القلق أنّ العاملين في المجال الإنسانيّ والمنظّمات الصحفيّة في الميدان قد تعرّضوا للخنق ومنعوا في عملهم المتمثل في تخفيف المحنة التي لا تُطاق لسكّان غزّة. يجب تذكير إسرائيل وحملها على الامتثال لالتزاماتها بموجب حقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ، لأنّ الوصول إلى المعلومات هو حقّ في وقت السلام، وفي حالة الصراع على حدٍّ سواء.

130. اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر 2015، الخدمات الحضريّة أثناء النزاع المسلّح المتدّ: دعوة إلى اتّباع نهج أفضل إزاء مساعدة المتضرّرين، اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، جنيف www.icrc.org

131. فلسطين غير موصولة: كيف تعطل إسرائيل الإنترنت في غزّة، الوصول الآن، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، متاح على: www.accessnow.org

التوصيات

قبل كلّ شيء، يجب إنهاء الحرب بشكلٍ فوري. لكي يتم إحراز تقدّم كبير في ضمان حماية حقوق الإنسان والحقوق الرقميّة في المنطقة، فإنّ وقف إطلاق النار الدائم الذي يؤدّي إلى الأنهاء الفوريّ لجرائم الحرب والعنف المستمرّ هو شرط مسبق ضروريّ. بالتالي، يجب على جميع الجهات المسؤولة، سواء في القطاع العامّ أو الخاصّ، أن تتعاون بنشاطٍ لوضع حدٍّ بشكلٍ صريحٍ للسياسات والممارسات التمييزيّة المنهجيّة والمتعمّدة على الإنترنت ضدّ الفلسطينيّين والأفراد الذين يدافعون عن حقوق الإنسان الفلسطينيّ على نطاق عالميّ.

شركات التكنولوجيا الكبرى، والمنصّات عبر الإنترنت، وشركات الاتّصالات:

تحتاج جميع الشركات التي تقدّم خدمات التكنولوجيا، أو الاتّصالات، أو وسائل التواصل الاجتماعيّ في إسرائيل وفلسطين إلى إعطاء الأولويّة لنهجٍ شاملٍ يعمّم حقوق الإنسان ويحميها حقًّا ويعالج الأسباب الجذريّة للتمييز ضدّ المجتمع والروايات بشفافيّة كاملة وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهيّة للأمم المتّحدة بشأن الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، والتزامات العناية الواجبة، والشفافيّة، كما عليها إعادة تقييم السياسات والممارسات.

يجب على جميع الشركات الالتزام بإجراء تقييمات مستقلّة وعلنيّة للأثر على حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يجب أن توفّر المنشورات حلولًا في الوقت المناسب بهدف ضمان امتثال ممارسات الشركة وسياساتها للعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (ICCPR) والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة (ICESCR) والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (UDHR).
بالإضافة إلى ذلك، وكخطوة تالية فوريّة تعبّر عن حسن النيّة، يدعو مركز حملة إلى ما يلي:

الالتزام بما يلي:

1. تبسيط عمليّة معالجة الانتهاكات الرقميّة التي أبلغت عنها الجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ، وضمان تلبية كل تقرير بردودٍ تستند إلى أسسٍ سليمةٍ وفي الوقت المناسب.
2. استثمار جهود وموارد إضافيّة لمنع المزيد من الضرر وحماية حقوق وسلامة كل من مستخدمي المنصّات وأصحاب الحقوق الآخرين، بما في ذلك تعيين موظّفين لديهم معرفة إقليميّة ولغويّة واجتماعيّة وسياسيّة لضمان اتّخاذ قرارات سياسيّة محليّة، خاصّةً عندما يتعلّق الأمر بالإشراف على المحتوى، بطريقةٍ تحترم الحقوق.

3. المشاركة الهادفة والمُجدولة بانتظامٍ مع المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ وأصحاب المصلحة، وليس فقط أثناء التصعيد في الأعمال العدائيّة.
4. القيام بممارسات العناية الواجبة المتكرّرة والشاملة والشفّافة لتقييم تأثير قرارات الإشراف على المحتوى والتنظيم في المنصّات على الحقوق الرقميّة الفرديّة والجماعيّة في إسرائيل/فلسطين.
5. التنفيذ الكامل ضمن إطار زمنيّ شفّاف وواضح ومفصّل لجميع التوصيات الصادرة عن تقييمات الأثر المستقلّة على حقوق الإنسان.

التأكّد من:

1. التناسب والمساءلة من خلال الإجراءات القانونيّة الواجبة كضمانٍ إضافيٍّ لحماية الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة.
2. منح المستخدمين الفرصة للرد على عمليّات إزالة المحتوى وتزويدهم بمعلوماتٍ مفصّلةٍ وفي الوقت المناسب عن الأسباب الكامنة وراء القرارات المتعلّقة بالإشراف على المحتوى.
3. الاحتفاظ بالمحتوى المحذوف لفترة زمنية متناسبة.
4. حماية خصوصيّة بيانات المستخدم وعدم استخدام بيانات المستخدم الفرديّ كسلاح لأذيّة الأفراد، وخاصّة السكّان المستضعفين.

ضمان:

1. عدم التمييز وتجنّب سياسات وممارسات وفق مبدأ "مقاس واحد يناسب الجميع".
2. احترام حرّيّة الصحافة والاعتراف بالأهميّة الإخباريّة للمحتوى الذي يُنشئه المواطنون الصحفيّون، والسماح بوجوده على المنصّات، حتّى عندما يحتوي على إشارات إلى منظّمات غير مشروعة أو محتوى عنيف، من أجل ضمان الوصول إلى المعلومات.
3. عدم استخدام الخدمات المقدّمة للزبائن والتي تشمل تقنيّات ذات استخدام عسكري معروف لتسهيل جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانيّة، أو الإبادة الجماعيّة.

توفير شفافيّة كاملة بشأن:

1. تنفيذ آليّات الإشعار والإزالة.
2. الطلبات الحكوميّة (القانونيّة والطوعيّة) لإزالة المحتوى، بالإضافة إلى طلبات الحصول على بيانات المستخدم.
3. الشفافيّة في الإبلاغ عن العقود المُبرمة مع الجهات الفاعلة الحكوميّة، وخاصّةً الشرطة والجيش، مع آليّات مساءلة واضحة عن الاستخدام غير المناسب لأي تقنيّات ذات إمكانيّة استخدام عسكريّ معروفة.

4. الشفافيّة حول مكان استخدام خوارزميّات الأتمتة والتعلّم الآليّ في عمليّة الإشراف على المحتوى، بما في ذلك بيانات كاملة حول ما إذا كان المحتوى قد تمّ الإشراف عليه بشكلٍ صحيحٍ، بالإضافة إلى الكلمات الرئيسيّة ومعجم خطاب الكراهية المستخدم لكلّ من اللغتين، العربيّة والعبريّة.

الجهات المسؤولة على المستوى الدوليّ:

1. ندعو المجتمع الدوليّ والأمم المتّحدة إلى اتّخاذ تدابير فوريّة وفعّالة لوقف الانتهاكات المنهجيّة المستمرّة للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، وإنشاء آليّات مساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للحقوق الرقميّة الفلسطينيّة، مثل الاستهداف المتعمّد للبنية التحتيّة للإنترنت والاتّصالات.
2. نحثّ المفوّضيّة الأوروبيّة على ضمان تقييم التزامات الإشراف على محتوى المنصات عبر الإنترنت على النحو الذي حدّده قانون الخدمات الرقميّة (DSA)، بطريقة غير تمييزيّة ومع مراعاة جميع تفاصيل السياق بشكلٍ منهجيٍّ، مع الامتثال الكامل لمتطلّبات DSA وروحه[132].
3. نحثّ المفوّضيّة الأوروبيّة على إصلاح الثغرات في أطرها التنظيميّة، مثل قانون الذكاء الاصطناعيّ الذي لا يتطلّب أي التزامات للتكنولوجيّات التي تُباع خارج أوروبا[133]، وندعو بشكلٍ عامّ إلى إنفاذ اللوائح والتدابير البديلة لإجبار المنصّات الإلكترونيّة وشركات التكنولوجيا الكبرى والاتّصالات على وقف الممارسات التمييزية ضد الفلسطينيّين.
4. على الجهات المسؤولة أن تلزم شركات التكنولوجيا الكبرى والمنصّات الإلكترونيّة وشركات الاتّصالات على الالتزام بمبادئ الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان، فضلًا عن القانون الإنسانيّ الدوليّ، أثناء تطوير وتنفيذ سياساتها، مع التركيز بشكلٍ خاصّ على مسؤوليّات العناية الواجبة، لا سيّما في أوقات الأزمات.
5. على الجهات المسؤولة أن تحثّ على الانخراط النشط مع المجتمع المدنيّ ومختلف أصحاب المصلحة لمعالجة مخاوفهم بشكلٍ فعّالٍ فيما يتعلّق بحماية الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة والنهوض بها.

132. دومينغيز دي أولازابال، ا.، الحقوق الرقميّة الفلسطينيّة وأثر قانون الخدمات الرقميّة للاتحاد الأوروبيّ خارج الحدود الإقليميّة، مركز حملة، نيسان 2024، متاح على: www.7amleh.org

133. أبروجي، ا.، قانون الاتحاد الأوروبيّ لتنظيم الذكاء الاصطناعيّ وآثاره على الحقوق الرقميّة للفلسطينيّين والفلسطينيّات، مركز حملة، تمّوز 2024، متاح على: www.7amleh.org

Contact us:
info@7amleh.org | www.7amleh.org
Find us on social media: **7amleh**